DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان 2003

دراسة سوسيولوجية ميدانية في مدينة بغداد

خالد مجيد جابر الكفائي*

علي جواد وتوت

جامعة القادسية / كلية الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/10/31

تاريخ التعديل : 2022/11/23

قبـول النشـر: 2022/12/20

متوفر على النت: 2023/6/12

الكلمات المفتاحية :

الصراع السياسي، العنف في العراق، نيسان 2003، دراسة سوسيولوجية، بغداد.

الملخص

سعى الباحثُ خِلال بحثه الحالي للتوصل إلى إجابات موضوعية وعلمية لمجموعة من التَساؤلات الخاصة بمشكلة البحث والتي تمثلّت بالآتي: ما علاقة الصراع السياسي بالعنف في العراق؟ وما المقصود بالصراع السياسي ؟ ولماذا يتحول الصراع الى عنف ؟ وهل من الممكن ان ينتقل الصراع السياسي بين القوى الى صراع وعنف مجتمعي؟ وهل يؤثر الصراع السياسي في استقرار المجتمع ؟ ومَنْ يستخدم العنف ؟ والى مَنْ يوجّه ؟ ما مصدر الصراع السياسي في العراق ؟ وما دوافعه ؟ ما هي أهم أسباب العنف المستشري بالعراق؟ وتوصل الباحث إلى أن عوامل الصراع السياسي في العراق تنوعّت فهي عوامل سياسية واقتصادية وثقافية , وتمثلت أهم العوامل الثقافية للصراع السياسي بالاختلاف الطائفي (سنّي شيعي) والاختلاف العرقي (كردي/عربي) والاختلاف الديني (إسلامي/ غير إسلامي) ,إما العوامل السياسية التي تسببت بالصراع السياسي في العراق فهي المصالح السياسية والسعي للحصول على القوة والنفوذ , علاوة على ذلك أن كان قرارات منع وإقصاء بعض الأطراف الاجتماعية الفاعلة من المشاركة في العملية السياسية بعد أبريل نيسان 2003 عاملاً مهماً في تفجير العنف , كما إن الانتخابات أسهمت في تأجيج الصراع السياسي لأنه عادةً ما كان يتمّ التشكيك بصحة العملية الانتخابية (قد يصل هذا التشكيك إلى حدّ الاتهام بالتزوير في أحيانٍ كثيرة) , رغم التدخل الإقليمي الواضح لإثارة العنف في العراق (كما ظهر في سيطرة داعش الإرهابي) إلا أن العوامل الداخلية للصراع السياسي كانت الأكثر إثارة للعنف.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمـة:

المبحث الأول

الاطار العام للبحث

أولاً عناصر البحث

1. مشكلة البحث

أسقط الاحتلال (الأنجلو- امريكي) للعراق في التاسع من نيسان/أبريل 2003 نظام الحكم الدكتاتوري القائم على سلطة الفرد الواحد وإرادته، واستبدله بتنظيمات عدة جرى تطبيقها منذ ذلك التاريخ حتى يومنا الراهن(*)، غير أن حدة الصراعات السياسية في العراق لم تهدأ، على الرغم من تلك التغيرات التي شهدها النظام السياسي. وعلى الرغم من إن للقرارات التي اتخذتها إدارة الاحتلال شكلّت عوامل مهمة من عوامل الصراع السياسي (كما هو الحال مع قرارات حلّ الجيش والأجهزة الأمنية, فاختل الامن المجتمعي وانتشرت عمليات السلب والنهب والاختطاف،.... ما إلى ذلك)، إلا أننا لابدّ أن نؤشر أنه لمّا كانت السلطة السياسية

*الناشر الرئيسي : E-mail Alkifaei.khalid@gmail.com

هدفٌ أساس لكل تنظيم سياسي، سواء أكان حزباً سياسياً أم جماعة سياسية معينة، وان الاختلاف الفكري والعقائدي لتلك التنظيمات أو الاحزاب أو الجماعات السياسية قد يفضي إلى الصراع, مثلما أن التنافس للوصول إلى السلطة قد يشكل عاملاً آخراً من عوامل الصراع، وهو أمر شائع في النظم السياسية.

غير أن ما ميزّ صراعات السياسة في العراق أنها غالباً ما تتحول إلى عنف سياسي يأكل الأخضر واليابس في البلد، ويذهب ضحيته مواطنون أبرياء عادةً. هكذا يمكن أن نطرح السؤال الرئيس للبحث الحالي: **ما علاقة الصراع السياسي بالعنف في العراق؟**

2. أهمية البحث

لا تشكل موضوعة العلاقة بين الصراع السياسي والعنف مشكلة علمية فحسب بل إن القضية تأخذ أهميتها من مقدار تأثيرها الكبير على الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، فالمجتمع العراقي بعد التحول إلى الديموقراطية وما تحمله من مبادئ كالاختلاف في الرأي والمنهج وحرية التعبير, سرعان ما تحَول هذا إلى صراع بين السياسيين الذي انعكس بدوره على المجتمع والذي تمظهر بصورة عنف اجتماعي، فضلاً عن انعكاسات هذه الاوضاع على وحدة الدولة واستمراريتها , علاوة على إن أهمية البحث في هذا الموضوع سيغني به مكتبة علم الاجتماع بالمفاهيم والمصطلحات التي تساعد في فهم وتفسير الظواهر.

3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على تاريخ الصراع السياسي وعلاقته بالعنف, والعوامل المؤدية للصراع داخل الجماعات والاحزاب السياسية في العراق , ونتائج ومآلات الصراع السياسي على الدولة والمجتمع.

ثانيا : تحديد المفاهيم

أ. **الصراع:** في العربية اصله في صَرَعَ، صَرْعاً، ومَصْرَعاً: طرحه ارضاً[1]. ويُعرف اصطلاحاً بأنه "تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر حيث يكون لكل طرف من الأطراف رغبة في تحطيم الطرف الآخر كلياً أو جزئياً بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم،ومن ثم يمكن أن ينتهي الصراع بما يحققه من أهداف وأغراض"[2].

ب. **السياسة :** إن مفهوم السياسة في المعاجم العربية متأت من الأصل (سَاسَ) الرَّعيّة يَسُوسها (سَياسَة)[3]. ويُعرف اصطلاحاً فن الحكم وعلمه، العلم الذي يتعامل مع شكل وتنظيم وإدارة دولة أو جزء منها، وتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى[4].

ج. **العنف :** في العربية اصل من (عَنَفَ يَعْنُفُ عَنْفاً فهو عنيفٌ)[5]. و(العُنْف) بالضم ضدّ الرِّفْق، و(التَّعْنِيف) التَّعْبِير واللَّوْمُ[6]. هو فعل ايذاء معنوي أو مادي، لساني، أو يدوي يمارس فردياً أو جماعياً ومنتظماً في كل حال فالفعل العنيف بشقيه النفسي والاجتماعي وبهدف المعنوي النيل من شخصية الاخرين، والمادي النيل من وجود الاخر, يضعنا في مواجهة فاعل بقصد العنف، وانه السلاح أو لغة التخاطب الأخيرة للإنسان مع الأخرين حين يعجز المرء عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي[7].

د. **<u>الصراع السياسي اجرائياً</u>:** هو حالة من التنافس بين تنظيمين سياسيين أو حزبين أو أكثر من أجل الوصول إلى السلطة، أو الحصول على مكاسب مادية أو معنوية، حيث يكون أطرافه على عِلمٍ بوجود الاختلافات في المواقف الحالية أو المستقبليّة المحتملة، وبعضهم يتبنى نفس المبادئ لكن يختلفون في الأسلوب .

المبحث الثاني

الصراع السياسي والعنف في العراق بعد 2003

إن من يتابع المشهد السياسي في العراق منذ أبريل 2003 حتى اليوم يجد أن هناك نوعاً من التقاليد السياسية قد نشأت حول كيفية إدارة الصراع السياسي بين الفرقاء على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم، ولاسيما تلك التي قبلت الانخراط والمشاركة في العملية السياسية التي تتسم بسمات ديمقراطية، وهذا ما برز بوضوح منذ حكومة 2006 ولغاية الصراع على تشكيل أخر حكومة بعد الانتخابات المبكرة في عام 2021.

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

لكن الصراع السياسي كان قد تمظهر بشكل عنف وصراع مسلح مع وجود توجهات تعارض قوى الاحتلال التي بدت متورطة في نوعين من الصراع المسلح الأول (هو الصراع العنيف مع القوى والتنظيمات الإرهابية) والثاني (الصراع هو مع تلك القوى الرافضة للاحتلال) وخاصة في بعض مدن العراق.

غير أن هذا لا يعني أن فرقاء السياسة العراقيين توافقوا بسهولة على آليات سلمية لحلّ صراعاتهم، بل شكلّ وجود أجنحة مسلحة لقوى وتنظيمات سياسية دافعاً للجوء إلى العنف في بعض حالات الصراع مع الفرقاء، وخاصة في وسط العراق وجنوبه.

أولاً: الصراع السياسي بعد سقوط النظام في 2003

منذ أواخر شهر نيسان/أبريل عام 2003 كان زعماء• أحزاب المعارضة العراقية الرئيسية السبعة••، والتي كانت قد تشكلت قبل سقوط النظام في العراق، قد بدأوا اجتماعات ونقاشات مع السفير الأمريكي للعراق في ذلك الوقت (**زلماي خليل زاده Zalmay Khalil Zad**) والحاكم العسكري **الجنرال (جي ونتغمري غارنر .Jay M Garner**) مدير (أورها ORHA)•••، أو (مكتب التعمير والمساعدات الإنسانية) حيث طرحت فكرة الحكومة الوطنية العراقية[8].

لكن تغير سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه العراق، والذي بدأ بتعيين الديبلوماسي (**بول بريمر Paul Bremer**)[9] كحاكم مدني لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، والذي قام باتخاذ العديد من القرارات التي كان لها الأثر السلبي الكبير في تصعيد عمليات العنف والقتل في العراق حسب منظور بعض السياسيين العراقيين منها: الأمر رقم (1) الذي تم بموجبه اجتثاث أعضاء الحزب الحاكم في النظام السابق من مؤسسات الدولة كافة، وعدّه كياناً منحلاً مع جميع المؤسسات التابعة له، كما اصدر ايضاً الامر رقم (2) الخاص بحلّ القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية، الامر الذي نتج عنه تسريح الاف العاملين في هذه المؤسسات والهيئات[10]، مما تسبب بوقوع أعمال نهب وسلب كبيرة في بغداد وغيرها من المدن العراقية[11]، فدخل العراق مرحلة من الفوضى والانفلات الأمني، في اغلب المحافظات العراقية فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة إلى ما بين 40% و50% من المجتمع في العراق، إذ لجأ العديد من العاطلين عن العمل من الأجهزة الأمنية للنظام المقبور (كجهاز الأمن والمخابرات وفدائي صدام فضلاً عن ضباط الجيش السابق و.. إلى ذلك من تشكيلات) إلى الانخراط في المجاميع المسلحة لكونها توفر قدر بسيط من المردودات المالية[12].

ولكي تضفي قوات الاحتلال الشرعية على هذه التصرفات، وفي مايو/ أيار من 2003، عملت على إصدار قرار دولي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إذ صادق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على قرار يدعم الإدارة التي تقودها الولايات المتحدة ويرفع العقوبات الاقتصادية. إذ اعترف مجلس الأمن بحسب قراره رقم (1483) في 22 أيار 2003 بالاحتلال كأمر واقع، حين حدد مسؤوليات الاحتلال في إدارة الشؤون العراقية، كأمر عاجل ومؤقت لحين تمكين الشعب العراقي تقرير مصيره وتهيئة مستلزمات حياته المدنية, وهذا القرار يعد سابقة تاريخية في شرعنة الاحتلال، التي لم تحدث في تاريخ البشرية، حيث كان نص قرار مجلس الأمن الذي حاولت إدارة الاحتلال الأمريكي الاستناد اليه في تشكيل مجلس الحكم هو (أن مسؤولية العراق بيد الاحتلال الذي يسعى لتكوين إدارة عراقية مؤقته لحين إقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً)[13].

كل ذلك غيّر خطة إدارة العراق من (حكومة وطنية) تشكلها أحزاب المعارضة إلى ما دُعي بـ(مجلس الحكم) كسلطة تشريعية[14]، يقوم بتشكيل مجلس للوزراء كسلطة تنفيذية، على ان يكون تابعاً لسلطة التحالف، وتم الاتفاق على (25) عضواً، منهم (15) شخصاً مثلوا القوى السياسية ومنهم (10) مثلوا شخصيات مستقلة[15]، حيث كان تمثيل أعضاء المجلس قد تم بشكل طائفي وعرقي[16].

وعقد أول اجتماع لمجلس الحكم الانتقالي الذي عينته الولايات المتحدة في يوليو/ تموز 2003، فيما كان قائد القوات الأمريكية يقول إن قواته تواجه حرب عصابات بسيطة، تم الإعلان عن مقتل نجلي صدام (عدي) و(قصي) في معركة مسلحة بالموصل، لكن

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

الفوضى التي أفضت إلى نتائج خطيرة وخلفت أزمات من أبرزها (قضية الوحدة الوطنية والتجانس الاجتماعي) وشرعية نظام الحكم وفعالية أجهزة الدولة، وتحديات تدخل دول الجوار وتأثيرات هذا

التدخل على السلطة في العراق، والاحتلال الأمريكي ومدى تأثيره في العملية السياسية[17]. ولم ينته عام 2003 قبل أن يعلن الحاكم المدني للاحتلال في العراق بول بريمر رسمياً بالقبض على (صدام حسين) مساء يوم 6 ديسمبر/كانون أول 2003، مختبئاً في مزرعة قرب تكريت بعد أن أبلغ عنه أحد أقربائه.

هذه الأوضاع انتجت الصراع السياسي الأكثر حدة بين العراقيين انفسهم، فمن جهة هناك من تبقى من مؤيدي النظام الدكتاتوري المقبور وبين مؤيدي الوضع السياسي الجديد. فانقسم السياسيين الجدد إلى مؤيد لقرارات إدارة الاحتلال ومعارض لها[18].

هكذا بدأ العنف ضد قوات الاحتلال يأخذ أشكالاً أكثر تطرفاً بعد مضي أقل من أربعة أشهر على الاحتلال، فبدأت تنتشر عمليات قتل لمدنيين (شيعة) ينفذها متطرفون إسلاميون سنّة، وذلك تحت ذريعة قبولهم بالاحتلال، لكن الأمر سيتطور أبعد من ذلك ليتم تفجير مبنى الأمم المتحدة ببغداد في شهر أوغست/ آب 2003[19]، فيقتل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (سرجيو دي ميلو Sergio de Mello) ومعه ما لا يقل عن 20 شخصاً بينهم عراقيون وأجانب وجاء هذا الحادث بعد أشهر قليلة من غزو العراق[20]. غير أن الشهر لم يمض حتى تم اغتيال السيد (محمد باقر محسن الحكيم)، القائد والمؤسس لتشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي كان أقوى التنظيمات المعارضة ضد النظام الدكتاتوري، ومقرّه إيران، فعقب خروجه من صلاة الجمعة يوم 29 أوغست/ آب 2003 التي بدأ يقيمها في مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) منذ عودته من منفاه الاختياري في شهر مايو/ أيار 2003، حتى انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من سيارته، وراح ضحية ذلك التفجير إلى مقتل (83) وجرح المئات من المصلين[21]. هذا فضلاً عن وتيرة العنف التي بدأت تتصاعد في مناطق سنية محددة، على رأسها مدينة الفلوجة التابعة لمحافظة الأنبار.

لكن مع ذلك، اتجهت سلطة الاحتلال إلى تشكيل حكومة مؤقته حسب قرار مجلس الامن, وبالاشتراك مع أعضاء مجلس الحكم المؤقت التركيز على تهيئة الأوضاع لحكومة عراقية منتخبة (شرعية) تتسلم السلطة بعد 12 شهراً، مع اطلاع مجلس الأمن بانتظام على تطورات الموقف لدراسة تطبيق القرار في غضون المدة المحددة سابقاً، لأن صلاحيات مجلس الحكم كانت محدودة جداً لا تزيد عن التصويت على الميزانية، وتشكيل لجنة دستورية مؤلفة من عشرة أعضاء لإعداد دستور مؤقت جديد يسري مفعوله على مدى المرحلة المؤقتة، وقد سميت هذه الوثيقة (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) وتضمنت الأحكام الرئيسية لوظائف أجهزة الدولة المؤقتة[22]. فأصدر بريمر قرار

(96) الذي شرع بموجبه قانون انتخابات (الجمعية الوطنية) وهو اول قانون للانتخابات بعد سقوط النظام حيث اعتمد التمثيل النسبي والقائمة المغلقة واعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة[23].

وتم في 28 حزيران عام 2004 تحويل بعض السلطات إلى حكومة انتقالية بعد أن اكملوا الجوانب الأهم للدولة العراقية الجديدة، حيث تسلم (أياد علاوي) رئاسة الحكومة المؤقتة المنبثقة من مجلس الحكم، فيما أصبح (غازي عجيل الياور [24]) رئيساً للعراق بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن (1546) الذي دعا إلى انهاء الاحتلال ووضع المسؤولية والسلطة الكاملة لإدارة شؤون العراق بيد حكومة انتقالية عراقية مستقلة بحلول 30 يونيو/ حزيران 2004 نفسه، حيث غادر بريمر الحاكم المدني لإدارة الاحتلال في العراق في نفس اليوم الذي تسلّم فيها رئيس العراق الجديد ورئيس حكومته مسؤولياتهم، وتشكلت الحكومة بنفس آليات تشكيل مجلس الحكم، التي تعكس طبيعة النظام السياسي، ولعل ابرز أهداف تلك الحكومة هي انتخابات نزيهة وبناء دستور مؤقت[25].

غير أنّ أزمة الحكم في العراق كما يحددها (د. مهدي الحافظ)[26] أحد المنخرطين في العملية السياسية تكمن في شلل الدولة وأجهزتها

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

وقصورها عن النهوض بمسؤوليتها ووظائفها بصورة تكفل حماية المجتمع والموارد العامة وممتلكات الدولة والمواطنين، وتؤمن سيادة النظام والقانون وردع الشبكات الإرهابية والإجرامية والضالعة بالفساد، ويترتب على ذلك التأكيد على أن المعالجة الأسلم والأكثر واقعية لأزمة الحكم في الظروف هذه يجب أن تتم في إطار تطوير العملية السياسية وترشيد مؤسساتها وان تستهدف تحقيق الغايات الوطنية والديمقراطية ومكافحة الممارسات الطائفية، واحترام حقوق الإنسان[27].

وقد شهدت مدة الحكومة العراقية المؤقتة القصيرة (والتي بلغت أقل من عام) قيامها بعمليات عسكرية لمواجهة نفوذ (جيش المهدي)[28] حيث قاد رئيس الوزراء علاوي حملة ضدهم في النجف ومحاصرتهم في الروضة الحيدرية، وقد تعرض على إثر ذلك لمحاولة اغتيال في إحدى الجوامع في مدينة النجف أدت إلى إصابته بجروح. وبعدها قامت الحكومة بحملة عسكرية واسعة في الفلوجة للقضاء على المسلحين وقد أعطى الأوامر للقوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية لبدء حملة عسكرية واسعة على مدينة الرمادي مشيراً إلى أن هذه العملية ستنتهي مع القضاء على المجموعات المسلحة التي تسيطر على المدينة.

لكن الانتخابات جرت في موعدها المحدد (30/1/ 2005) وتوافقت مع التنبؤات بأغلبية شيعية مع مقاطعة سُنية، وبالطبع حصل الأتلاف الوطني الموحد (الشيعي) على (135) مقعداً، وحلّ التحالف الكردي (70) مقعد، فيما حصلت القائمة العراقية (التي يتزعمها اياد علاوي مع أعضاء قائمته من الشيعة والسنّة ينادون بالعلمانية) على (40) مقعداً، فضلاً عن بعض المقاعد التي توزعت ما بين الأقليات (التركمان، والكلدوآشوريين، والشبك، والأيزيديين، والصابئة), حيث انتخبت الجمعية الوطنية الجديدة حكومة انتقالية كان رئيس الوزراء فيها (إبراهيم الجعفري[29]) و(جلال الطالباني[30]) رئيساً للعراق[31].

ثم تمّ اختيار (55) عضواً لكتابة الدستور وفقاً لحجم الكتل البرلمانية، وترأس هذه اللجنة (الشيخ همام حمودي) القيادي في المجلس الأعلى التابع للائتلاف العراقي الموحد الذي تزعمه (السيد عبد العزيز الحكيم)، لكن المقاطعة السُنّية للعملية السياسية استمرت، لذلك بذلت الولايات المتحدة الامريكية مع الأمم المتحدة جهوداً لتوسيع اللجنة حيث اختار الأمريكيون (15) شخصية سُنّية لتنضم إلى اللجنة المكلفة لكتابة مسودة الدستور ليتم عرضها على الشعب العراقي[32]. ونالت المسودة الجديدة للدستور الذي تم صياغته الموافقة في الاستفتاء العام الذي جرى في 2005/10/15[33].

ثانياً: سنوات الحرب الأهلية

ونقصد بها السنوات 2006-2008، فقد أشعلت الخلافات السياسية على اشغال المناصب، أو على بعض مواد الدستور، زاد من حدة الصراع والخلاف بين السياسيين، كما أن الصراع لإعادة النظام السابق من الموالين له لازال قائماً، فارتفعت نسبة اعمال العنف بشكل مرعب لدرجة أثار الهلع والخوف بين أبناء الشعب العراقي الذي أضحى وقوداً لنار مستعرة، حتى ان عدد الضحايا الإجمالي من المدنيين لعام 2006 بلغ ما يقرب (34452) قتيل و(36685) جريح، إذ كانت تسجل يومياً ظهور جثث مجهولة الهوية في الشوارع، فضلاً عن الهجمات المتواترة للتنظيمات الإرهابية على قوات الأمن التي تشكلت حديثاً، وكذلك على المدنيين العزل[34].

غير أن ما غيّر وتيرة الصراع السياسي بين السياسيين الشيعة ونظرائهم السنّة ليتحول إلى حرب أهلية غير معلنة بين أفراد الطائفتين هو حادثة تفجير قبة الإمامين العسكريين (عليهما السلام)[35] في سامراء من قبل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي كان يقوده الأردني أبو مصعب الزرقاوي، إذ أشعل ذلك أوار تلك الحرب التي حاول العقلاء من القادة وعلى رأسهم السيد المرجع الأعلى تجنبها. فعمّت مظاهر الغضب مدن جنوب ووسط العراق وخرج الآلاف من الشيعة في تظاهرات احتجاجية على تفجير المرقد وخرجت قوات جيش المهدي إلى الشوارع وهم يرتدون الملابس السوداء ويحملون الأعلام والرايات ويرددون هتافات منددة بمن

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

وصفوهم بالبعثيين والوهابية والنواصب وكذلك بالاحتلال الأمريكي وكان فقهاء الشيعة ومراجعهم قد دعوا إلى ضبط النفس، وعدم الاعتداء على أي شخص كان، وعدم التعرض لمقدسات الآخرين.

وبدأ الاحتقان الطائفي يأخذ مسلكاً خطيراً وسمي بـ(حرب المساجد) فبعد استهداف أكثر من (80) مزاراً شيعياً وحسينية، قرر المتشددين الشيعة الردّ أيضاً بنفس الأسلوب، وتفجير المساجد السنيّة في معظم مدن الوسط والجنوب حيث بلغ عدد المساجد التي تعرضت للاعتداء (68) مسجداً أغلبها في بغداد، وقتل في تلك الحرب اليومية الكثير من المواطنين.

بالمقابل ازداد الصراع السياسي بين السياسيين الشيعة وحلفائهم الكورد بأثر بعض التصريحات والقرارات التي قامت بها حكومة السيد الجعفري، مما دعا الكورد إلى رفض إعادة ترشيحه كرئيس للحكومة المنتخبة مجدداً، فتم اختيار (نوري المالكي[36]) في 2006 رئيساً للوزراء بعد تنازل (الجعفري) عن ترشيح نفسه لهذا المنصب بسبب المعارضة الكوردية أولاً، والسنّية فيما بعد، لكن تنازل الجعفري لم يتم بسهولة بل استغرق أكثر من ثلاثة أشهر، في بلد كان يعيش أسوأ أيامه عنفاً.

ثالثاً: مأسسة العرقية والطائفية

لقد بدأت مأسسة العرقية والطائفية لتصبح العرف السائد في الحكم مبكراً بعد أبريل / نيسان 2003، إذ تمّ توزيع المناصب على أساس العرق والطائفة منذ مجلس الحكم، وتعزز ذلك بشكل حاد في الحكومة المؤقتة التي عينها الحاكم المدني للاحتلال بول بريمر، إذ سيصبح عرفاً غير قابل للتغيير أن المناصب الرئيسة الثلاث منصب رئيس الجمهورية هو من حصة الكورد، ومنصب رئاسة البرلمان من حصة السُنّة، ومنصب رئيس الوزراء من حصة الشيعة[37].

وقد دعمت الولايات المتحدة هذا التوجه عن طريق السماح ببروز الأحزاب التي تتبنى أجندات طائفية وعرقية، وقد قامت هذه الأحزاب بدورها بتعميق الشعور والانتماء الطائفي والعرقي، لكي تصبح الطائفة كتلة اجتماعية سياسية تناقش القضايا الوطنية من منظور طائفي وتقاد وفقاً لشعارات وزعامات طائفية، وهذه السياسة سمحت بظهور قوى ساعدت على نشر الفتنة الطائفية في ظل الاحتلال والتي تتمثل بكلٍّ من تنظيم القاعدة في الطرف السنّي، والتي واجهتها الجماعات المسلحة الشيعية وبخاصة جيش المهدي في سنوات الحرب الأهلية، حيث يلاحظ أن تنظيم القاعدة تحول من محاربة الولايات المتحدة إلى استهداف الشيعة حيث نفذت القاعدة هجمات ضد المدنيين الشيعة في الكاظمية وكربلاء والنجف، ومدن أخرى، أثناء إحياء طقوس عاشوراء ومسيرة الاربعينية، كما يلاحظ ردة فعل الجماعات المسلحة الشيعية كانت القيام بعمليات انتقامية ضد المدنيين من الطائفة السنّية فأصبحت المناوشات الطائفية وحرب الهوية ونقاط التفتيش الوهمية أسلحة بيد كلا الطرفين[38].

كان الوضع الأمني في بداية تسلم (نوري المالكي) مرشح حزب الدعوة السلطة بعد ترشيحه بديلاً عن (الجعفري) من قبل التحالف الشيعي[39]، أكثر سوءاً، حيث استمرت عمليات القتل والخطف والتهجير والسيارات المفخخة، حيث أكد تقرير صادر عن وزارة الدفاع الامريكية ارتفاع عدد الهجمات الأسبوعية إلى ما يزيد عن 1000 هجوم خلال عام 2006، وارتفاع المعدل اليومي للضحايا إلى ما يزيد عن (140) قتيلاً، حيث اعتبر البنتاغون أن مساعي الحكومة في مجال المصالحة لم يكن لها أي تأثير على تهدئة إعمال العنف الطائفي[40].

ولم ينته العنف حتى بعد توقيع السيد (المالكي) على تنفيذ اعدام الدكتاتور السابق (صدام حسين) في 30 كانون الأول 2006، بعد أن اصدرت المحكمة الخاصة حكم الإعدام بحقّه لارتكابه جرائم جماعية ضد الإنسانية وبخاصة في قضية الدجيل[41]، مما أثار ردود فعل عربية وإقليمية ودولية متنوعة كان معظمها رافضاً، فرغم إعلان ايران بأن اعدام صدام هو نصر للعراقيين، أدان الفاتيكان عملية الإعدام، أما منظمة حقوق الأنسان فترى أن التاريخ سيحكم بقسوة على المحكمة التي سمحت بذلك، اما روسيا فعبرت عن أسفها لإعدامه، في حين دعت الخارجية الفرنسية

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

العراقيين النظر للمستقبل وإلى المصالحة، اما الرئيس الأمريكي (جورج بوش) فقال أن اعدام صدام يعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق لكن العنف لم ينته, وفي حين اعتَبَرَ هذا العمل نصراً، اعتبره البعض مأساةً وخصوصاً موالين صدام فأعلنوا التمرد[42].

ومحاولة منها لدعم استباب الأمن في المحافظات السنيّة اعتمدت أمريكا على استراتيجية فعالة هي الاستفادة من زعماء العشائر باعتبارهم السكان المحليين الأكثر دراية بأرضهم والأكثر شرعية في نظر السكان في تلك المناطق بالضدّ من الإرهابيين والمتطرفين السنّة العرب، وقد حققت هذه الاستراتيجية التي قادها في الأنبار الشيخ (عبد الستار أبو ريشة)[43] نجاحاً كبيراً ضد المتمردين في الأنبار والمحافظات السنيّة الأخرى، دفعت الرئيس بوش إلى زيارة مضيفه في منتصف عام 2007، قبل أن يتم اغتيال الشيخ أبو ريشة.

كانت تلك الاستراتيجية تتمثل بالاستفادة الفعالة لمجتمع الاستخبارات الامريكية من زعماء القبائل وشبكات دعمهم، وفي بعض الحالات قد يكون الخيار الأفضل هو النهج غير المباشر الذي يركز على أعداد صغيرة من قوات العمليات الخاصة، ووحدات الاستخبارات للتدريب وإسداء النصح ومساعدة القوات النظامية وغير النظامية المحلية، إلى جانب الضربات المحددة الاهداف من البر والجو وحتى من منصات الإطلاق في البحر[44].

لذلك كان لوجود الدعم للحكومة العراقية مهماً للمصالحة الوطنية حيث قرر **بوش** رئيس الولايات المتحدة زيارة العراق داعماً لحكومة المالكي في العملية الأمنية التي قام بها لتطبيق القانون وتهدئة الأوضاع في البصرة وغيرها من المدن العراقية في الوسط والجنوب، والتي تثيرها جماعات شيعية متناحرة تمثلت بـ(المجلس الأعلى، والتيار الصدري)[45].

الأمر الذي دفع رئيس الوزراء نوري المالكي في ربيع 2008 الانقلاب على داعمه شيعياً (مقتدى الصدر) فطالبه بأن يضع حداً لتصرفات (جيش المهدي) الذي كان يسيطر على مدينة الصدر في بغداد والجزء الأكبر من مدينة البصرة الجنوبية, حيث كان جيش المهدي يتمتع بحصانة كبيرة في تلك المدن، وكان لا يخيف السكان فحسب، بل القوات الامنية أيضاً[46]. ولم يستجب السيد الصدر لمطالبات المالكي، ووصفه التيار الصدري بأنه ألعوبة بيد القوات الأمريكية، وهدده باستخدام جيش المهدي لمقاتلته[47].

فبدأت (صولة الفرسان) في يوم الثلاثاء 25 مارس 2008، وهي العملية العسكرية التي أطلقتها الحكومة العراقية وذلك بعد مطالبات شعبية بالتدخل لوقف سيطرة الجماعات المسلحة التي تثير القلاقل، في وسط وجنوب العراق، فاستهدفت قيادات ومعاقل وانصار التيار الصدري، نتيجة تنافس اصحاب النفوذ السياسي لإقصاء الصدريين من الساحة السياسية, (حسب الرؤية الصدرية)[48].

استمر القتال قرابة الثلاث اسابيع، وبعد ذلك تم وقف القتال بعد اصدار السيد (مقتدى الصدر) بياناً يدعو إلى القاء السلاح واستقبال القوات الأمنية بالورود ومصاحف القرآن واخفاء المظاهر المسلحة، وبالتأكيد لم يتمكن الجيش العراقي في البداية من القضاء على المتمردين، لذلك قامت الحكومة العراقية بأرسال المزيد من القوات من محافظات عراقية مختلفة, وكان تصريح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن الغرض تواجد القوات هو القضاء على شبكات الجريمة ومهربي النفط في البصرة، ولكنها استهدفت قيادات جيش المهدي وأماكن تواجدها وبأسناد من" **القوات الأمريكية**" براً وجواً وتم خلال هذه العملية مقتل عدد من عناصر جيش المهدي واعتقال عدد آخر وفرار بعض قياداته إلى إيران ومصادرة كميات كبيرة من العتاد والسلاح[49].

وعلى أثرها تم الاتفاق بين الأطراف السياسية على ان العملية السياسية لا تستغني عن أي احد من أي طرف عراقي مهما كانت خلفيته، ومهما كان دينه أو مذهبه أو قوميته، فالعراق يحتاج جميع مواطنيه لرسم معالم الدولة العراقية الجديدة، التي يسود فيها العدل، والازدهار الاقتصادي على يد ابناءها[50].

بأثر ذلك بدأ تفكير الأطراف السياسية في حلٍّ يرضي جميع المشاركين في المشهد السياسي العراقي أطراف، تمثلّ بإخراج القوات

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

الأمريكية وخروج العراق من البند السابع، حيث وافقت القوات الامريكية على الانسحاب وفقاً للاتفاقية التي عقدت بين الطرفين عام 2009، وتم اعلان يوم 30 حزيران يوماً للسيادة الوطنية من قبل الحكومة العراقية. لكن ذلك لم يوقف عمليات العنف التي تصاعدت في الأشهر التي تلت انسحاب القوات الامريكية من المدن، وازدادت مظاهر الاختلال الأمني من عمليات قتل، وسطو، وإطلاق النار، واعتداءات بالقنابل والمتفجرات، والسيارات المفخخة، والعمليات الانتحارية بشكل مجنون، مما جعل أجواء الانتخابات في عام 2010 مشحونة بالصراعات السياسية (شيعية شيعية وسُنّية سُنّية)[51].

نتج عن ذلك تأخر (ائتلاف دولة القانون) الذي يتزعمه (المالكي) بواقع مقعدين عن (القائمة العراقية) التي يتزعمها (د. اياد علاوي) في الانتخابات التي جرت عام 2010, وعلى الرغم من خسارته إلا أن المالكي تمسكّ بمنصبه، وعمل على ترؤس حكومة ائتلافية جديدة، واجهت معارضة سياسية شديدة، تطورت حتى أصبحت تمرداً وتدهوراً واضحاً في الأوضاع الأمنية خصوصاً في المناطق الغربية من العراق والعاصمة بغداد.

عجلّت هذه الأوضاع من الانسحاب الأمريكي الكامل بشكل علني، حيث غادرت آخر حملة عسكرية العراق في 18 كانون الأول عام 2011 وسلم الجيش الأمريكي آخر قاعدة له إلى العراقيين، ورفع العلم العراقي فوقها، وتحول العراق إلى ساحة حرب مفتوحة تشارك فيها قوى مختلفة إقليمية ودولية ومنظمات إسلامية متشددة، حيث برز تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) أو ما أصبح يُعرف بتنظيم (داعش) الإرهابي المتطرف، بقوة على الساحة العسكرية ونجح في السيطرة على المناطق الواقعة شمالي بغداد والملاصقة للحدود السورية ثم تمدد إلى الأراضي السورية في المناطق الكردية واقترب في نفوذه من الحدود التركية، الأمر الذي أثار الدول التي لها مصالح خاصة في العراق وسورية فتشكل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة للتصدي لطموحات داعش والقضاء عليه [52].

رابعاً: ما بعد دخول داعش 2014 :

في ديسمبر/ كانون الأول 2013 خرج الآلاف من السنّة في الأنبار، والفلوجة وسامراء، وتكريت، والموصل، ومدن أخرى تعبيراً عن غضبهم من ممارسات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في مظاهرة تحولت إلى اعتصام مفتوح وجد دعماً لوجستياً من سياسيين معارضين وقوى إقليمية، وعبرّت الحشود المتزايدة في ساحات الاعتصام والتي تمّ شحنها عبر خطب سياسية ودينية متطرفة، عن تذمرها من التهميش المتعمد، والقتل والخطف والاعتقالات العشوائية والمتواصلة منذ سنين عدة[53].

وبعُجالة اقترحَ التيار الصدري مع الأكراد بكل أحزابهم والكتلة العراقية بأغلبية واضحة مشروع سحب الثقة من حكومة المالكي في البرلمان العراقي, مدعومين من أعضاء برلمان ومشرعون سُنّة لكن هذا المقترح لم ينجح، بل لم يتم مناقشته تحت قبة البرلمان[54].

وكان هذا التراجع نتيجة لما قام به المرجع الديني الأعلى في العراق أية الله العظمى (السيد علي الحسيني السيستاني) من توجيه تحذير (للمالكي) بأنه سيتخذ موقف موحد ضده، والطلب من التحالفات الشيعية والوطنية إقالته من منصبه واختيار شخصية أخرى لرئاسة الحكومة، إذا اصدر الأوامر بقمع المظاهرات السلمية في محافظة الانبار السنية[55].

واستمرت الأزمة السياسية بين المالكي والمعارضة بسبب التظاهرات السنّية في الانبار، التي اتخذت الشكل السلمي بالتظاهر والاعتصام، انتهت إلى حمل العشائر للسلاح ضد الحكومة، واحتضان بعض العشائر لتنظيم داعش الإرهابي، متهمة الحكومة بالمماطلة في الاستجابة للمطالب الشرعية والدستورية, والتي تتلخص في رفع الظلم والحيف الذي تعرضوا له طوال العقد الماضي، وتحقيق التوازن الطائفي في مؤسسات الدولة، وخاصة الجيش، وإطلاق سراح المعتقلين، والتوقف عن ملاحقه بعض قادة السُنّة، وإصلاح الإعلام لدوره في تضخيم الطائفية[56].

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

وحين جرت الانتخابات البرلمانية في 30 إبريل/نيسان عام 2014، في (18) محافظة عراقية بما فيها الأنبار التي كانت تشهد موجات متصاعدة من القتال بين قوات الحكومة العراقية وثوار عشائر الأنبار (ماعدا في تلك المدن والبلدات السنيّة التي تصاعدت حركة الاحتجاج فيها مثل الفلوجة والكرمة) كان المالكي قد أعد العدة لولاية ثالثة في منصب رئيس الوزراء، وبخاصة أن خبراء في القانون الدستوري أكدوا عدم وجود نصوص دستورية تمنع ذلك، وقد حقق تحالف المالكي الأغلبية في معظم محافظات الوسط والجنوب.

فكان ذلك عاملاً إضافياً في احتلال داعش لمدينة الموصل وسيطرته عليها بالكامل في 2014/6/9، حيث انسحبت القوات الأمنية العراقية أمام أعداد بسيطة من مسلحي التنظيم الإرهابي المدعومين من قبل غالبية متطرفي الموصل وهذا الانسحاب كان بفعل خيانة بعض القادة العسكريين بالتعاون مع مخابرات الجنبية أو لتنفيذ مشروع جديد يعاد فيه الحكم لهذه المناطق غير المندمجة مع الدولة بعد اسقاط النظام السابق ,حتى لو كان ذلك بالتأمر أو العمالة أو الانقلابات والحروب . حيث اسقطت محافظة صلاح الدين والأقضية التابعة لها لتصل إلى مشارف محافظة ديالى، فضلاً عن سقوط أجزاء من محافظة الانبار، فيما سيطرت قوات البيشمركة الكردية على محافظة كركوك، فأصبحت هذه المحافظات خارج سيطرة الحكومة المركزية، مما دعا المرجعية الدينية العليا التي يرأسها المرجع الديني الأعلى (السيد علي الحسيني السيستاني) إلى إعلان فتوى (الجهاد الكفائي)[57].

وقد كان لتلك الفتوى دور حاسم في استنهاض قطاعات شيعية واسعة لحمل السلاح وسد الفجوة التي سببها الانهيار الذي حصل عند بعض القوات الأمنية بعد دخول داعش, فضلاً عن مشاركة إخوانهم من السنّة والمسيحيين في فصائل المستجيبين لفتوى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات .

وربما ما دفع هؤلاء الى التطوع والمشاركة في الحرب على داعش، هو كون الأخيرة كانت قد فرضت منهجاً متطرفاً حيث قامت بتهجير ما يقرب من مليون و(800) ألف مواطن من مدية الموصل، وعملت على تغيير الهوية التاريخية للمدن التي سيطر عليها التنظيم، وخاصة بأعقاب نزوح كل من (المسيح والأيزيديين والشيعة) من المحافظات الغربية إلى المحافظات المختلفة، فضلاً عن هجرة بعضهم إلى خارج العراق، إذ قامت عناصر داعش بخطف وبيع أكثر من خمسة آلاف امرأة أيزيدية، لكن مجمل الخسائر البشرية بأعقاب دخول داعش تلك المحافظات بلغ ما يقرب من (15) ألف قتيل من العسكريين والمدنيين، و(23) ألف جريح[58].

وعلى الرغم من فوزه في انتخابات عام 2014، إلا أن من الواضح أن دور المالكي في السلطة التنفيذية قد انتهى، ولم يعد ممكناً تلبية إصراره على الاستمرار في تولي رئاسة الوزراء لدورة ثالثة، كما أن لتدخل المرجعية العليا وأطراف خارجية دولية وإقليمية دور مهم في إزاحة المالكي عن الحكم[59]. الأمر الذي اعتبرته الأحزاب التي كانت تعارض سياسات المالكي نصراً[60].

فتم ترشيح السيد (حيدر العبادي) أحد أعضاء حزب الدعوة الإسلامي[61] رئيساً للوزراء، الذي وضع ثلاث أهداف لحكومته منذ أيامها الأولى تركزت على كبح تمرد داعش, وجسر الهوة مع السُنّة، وإعمار البلاد , ومحاسبة الفاسدين ، فارتفعت الأصوات المطالبة بالإصلاح وخرجت مظاهرات واسعة في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب منذ أوغست / آب 2015 تطالب حكومة العبادي بإصلاحات جديدة لإدارة البلاد على خلفية تردي الخدمات إلى أدنى مستوياتها وخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية ومياه الشرب.

وقد دعمت المرجعية العليا المظاهرات المطالبة بالإصلاح بشدة، كما شددّت على مطالبتها بأن تضرب حكومة العبادي الفساد والمفسدين بيدٍ من حديد[62]، لكن أكثر من سبعة أشهر مرّت دون أن يتحقق أياً من وعود الحكومة الجديدة بالإصلاح، فاقترح العبادي تشكيل كومة جديدة يتخلص فيها من وزراء المحاصصة والكتل السياسية ويقدم أسماء تكنوقراط، أو مختصين للتخلص من أزمة الخدمات واستشراء الفساد، لكن معظم أعضاء البرلمان

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

لم يوافقوا على توجهات السيد العبادي، بل وصل الحال إلى اشتباك أعضاء البرلمان بالأيدي وقناني المياه البلاستيكية!.

فكان نتيجة كل ذلك أن تجددت المظاهرات المطالبة بالإصلاح هذه المرة في شهر أبريل نيسان 2016، ودخل زعيم التيار الصدري على خط الأزمة بإصداره بياناً يطلب فيه من البرلمان الموافقة على إسماء وزراء الحكومة الجديدة، وإلا فإنه سيشترك مع المتظاهرين في الدخول إلى المنطقة الخضراء المحصنة[63]. وكان ذلك ما حصل في شهر أوغست/ آب 2016، في وقت أشار فيه مراقبون إلى أن هذه الأزمة السياسية تعد الأشد على مستوى المشهد السياسي بأعقاب الاحتلال الأميركي في أبريل 2003.

وفي ظل حكومة السيد العبادي، وتحديداً في نوفمبر 2016 اصدر البرلمان العراقي بفعل الأغلبية الشيعية قانوناً جديداً يقنن وضع قوات المتطوعين بفعل فتوى الجهاد أو ما تمت تسميتهم بـ(الحشد الشعبي)[64] ويدمجها ضمن القوات المسلحة في العراق، وكان الاتفاق المعلن على أن داعش كان يمثل العدو للدولة والمجتمع[65]. وأن المعركة ضدّ ليست مذهبية، وانما هي معركة وطنية ومعركة من أجل القيم الإنسانية، وأن داعش ليس تنظيماً إسلامياً بل هو تنظيم إرهابي عمل على قتل السُنّة والشيعة وكل أصحاب الطوائف والديانات الأخرى، فالعراق بحاجة إلى الوحدة الوطنية، والوحدة الإسلامية لمقارعة هذا التنظيم[66].

استمرت الحرب بين القوات العراقية والقوات الدولية المتحالفة معها (التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بالإضافة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ضد تنظيم داعش الإرهابي , ولم تخرج هذه الحرب من الأخطاء غير العمدية أو حتى العمدية وهي تكرار ضرب القوات العسكرية العراقية من قبل قوات التحالف الدولي كلما تقدم ميدانياً وبعدها يتم اصدار بياناً تعلن فيه قوى التحالف أنه كان خطأ أو ان قوات التحالف لا تميز بين القوات العراقية وداعش في بعض المناطق , بالإضافة إلى أن للجمهورية الإسلامية دور بارزا في نقل الخبرات والاحداثيات العسكرية والاعتدة والأسلحة المتطورة في رصد العدو بالإضافة إلى دورها الاستشاري الكبير في هذه المعركة.

اعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في يوم 10 يوليو 2017 رسمياً الانتصار على التنظيم وتحرير أكثر من (95 %) من الأراضي العراقية التي كان قد احتلها التنظيم الإرهابي ، كما اعلنَ قادة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، الذي وفّر دعما جويا وبريا للقوات العراقية، إن المعارك داخل مدينة الموصل كانت الأشد من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية[67].

المبحث الثالث

نوع البحث ومنهجه ومجالاته

أولاً : نوع البحث ومنهجه

يعدّ البحث الحالي من البحوث الوصفية، لأنه امتثل الى خصائص البحث الوصفي التحليلي، فقد وجد الباحث أن أسلوب الوصف والتحليل هو الأكثر ملائمة لدراسة موضوع (الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان 2003). الذي يقوم باستخلاص وتفسير الدلالات لإصدار تعميمات حولها عبر استعمال الكلام النظري أو الاحصاء، وتحليله بحثاً عن مغزى ودلالة[68].

يشير مفهوم منهج **(Method)** في البحث العلمي تعني (مجموعة من القواعد المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم)، وهناك عدد من المناهج لمعرفة الكيفية التي يفترض أتباعها، كطريقة ملائمة في الملاحظة والتحليل بهدف الوصول للحقيقة العلمية[69].

ثانياً : تحديد مجالات البحث

ان مجالات البحث الثلاث تتمثل بما يلي:

1- **المجال البشري**: ونقصد به مجتمع البحث، أو وحدات البحث أو مجموعة الاشخاص الذين تجرى عليهم الدراسة الميدانية، وفي هذا البحث تم تحديد عينة أولى تمثلت بـ(الأكاديميين من ذوي الاختصاص في جامعة بغداد)، فضلاً عن عينة ثانية تمثلت بـ(مرتادي شارع المتنبي) أو شارع الثقافة في العاصمة بغداد[•].

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

2- **المجال المكاني**: ونقصد به المنطقة الجغرافية التي جرى فيها البحث العلمي، وقد تم تحديد (جامعة بغداد) و(شارع المتنبي) في العاصمة العراقية (بغداد) لتكون المجال المكاني للبحث الميداني.

3- **المجال الزماني**: ويقصد به الوقت أو السقف الزمني الذي استغرقه الباحث لإعداد بحثه ميدانياً. والمجال الزماني للبحث الحالي امتد للمدة الزمنية ما بين (4/5-2022/6/15).

ثالثاً: تحديد مجتمع البحث والعينة

يعرف مجتمع البحث بأنه المجتمع الذي يدرسه الباحث سواء كانت هذه الدراسة شاملة لجميع عناصر المجتمع أو جزء منه من خلال العيّنة، وتعمم نتائج البحث عليه[70].تعرف عيّنة البحث بانها المجموعة الجزئية من مجتمع البحث[71]. أو جزء محدد كماً ونوعاً يمثل عدداً من الافراد نفترض فيهم ان يحملوا الصفات نفسها الموجودة في مجتمع الدراسة[72].وهذا ما قام به الباحث بناء على توصية المشرف وخبراء آخرين، فضمت العينة فئتين هما: **الفئة الأولى**: عينة طبقية من الأكاديميين المختصين بعلوم السياسة في جامعة بغداد، وقد ضمّت عدداً من الأكاديميين المختصين بعلوم السياسة والبالغ عددهم (85) تدريسي وتدريسية في جامعة بغداد، يتوزعون بواقع (66) منهم ينتسبون إلى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، و(19) آخرين توزعوا على كليات الجامعة الأخر. **الفئة الثانية**: مجموعة من المثقفين أو الناس العاديين من مرتادي شاع المتنبي، وتصور الباحث أن هذه الفئة تمثل ردود فعل أفراد المجتمع لما يجري. وهي عينة عمدية متاحة تمكن الباحث من الحصول عليها على الرغم من الوضع السياسي غير المستقر الذي يمر به البلد حالياً, والتي أدى بالبعض إلى التخوف من الاجابة على ابسط الاسئلة لكن الباحث بعد جهد تمكن من كسب ثقتهم.

لذا قام بتوزيع (170) استمارة استبيان، بواقع (75) على الأكاديميين، و(75) المثقفين أو الناس العاديين من مرتادي شاع المتنبي، لكن الاستمارات التي استوفت شروط البحث والتقصي بلغ عددها (140) . ولما كان المختصين في علم الاحصاء يذهبون إلى أن حجم العينة المقبول احصائياً يكون مساوياً لنسبة مئوية تتكون من (5 %-25%) من حجم المجتمع إذا كان معلوماً[73].

رابعاً: أدوات جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته المطروحة أستخدم الباحث الاستبيان Questionnaire يعد الاستبيان (أو الاستقصاء) أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين, ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الاسئلة ويطلب الاجابة عليها من عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان (المبحوثين)[74].

خامساً :الوسائل الإحصائية

لقد تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية (النسبة المئوية لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين , والوسط الحسابي لحساب الفئات العمرية للمبحوثين باستخدام برنامجSBSS .

المبحث الرابع

عرض البيانات ومناقشتها

نستعرض في هذا المبحث مجموعة من المتغيرات التي تشير إلى واقع الصراع السياسي والعنف في العراق , والذي يله تأثيراً كبيراً على المجتمع العراقي , كما نجري مقارنة تحليلية بين آراء العينيتين التي أجري عليها البحث , حيث قام الباحث ترتيب الأسئلة حسب الأهمية وبشكل تراتبي مع أجراء مقارنة لكل إجابة بين العينتين.

جدول رقم (1)

يُبين توزيع العينة حسب متغيري الجنس و العمر للعينة الاولى

الجنس	العينة الاولى			
	ذكر		انثى	
الفئة العمرية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-15	3	%4.29	1	%1.43
35-25	3	%4.29	3	%4.29
45-35	8	%11.43	2	%2.86
55- 45	23	%32.86	11	%15.71
55 فاكثر	10	%14.29	6	%8.57
المجموع	47	%67.14	23	%32.86
الوسط الحسابي لفئات العمر	18.76			

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

الانحراف المعياري لفئات العمر	2.610

جدول رقم (2)

يُبين توزيع العينة حسب متغيري الجنس و العمر للعينة الثانية

الجنس	العينة الثانية			
	ذكر		انثى	
الفئة العمرية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-15	2	%2.86	3	%4.29
35-25	4	%5.71	5	%7.14
45-35	11	%15.71	8	%11.43
55- 45	18	%25.71	13	%18.57
55 فاكثر	4	%5.71	2	%2.86
المجموع	39	%55.71	31	%44.29
الوسط الحسابي لفئات العمر	27.74			
الانحراف المعياري لفئات العمر	4.094			

من خلال الجدولين (1-2) اعلاه الذي يُبين توزيع العينة الأولى والثانية حسب متغيري الجنس و العمر حيث ان استمارات الاستبيان شملت (47) من الذكور وبنسبة مقدارها (67.14%) بينما شملت استمارات الاستبيان(23) من الاناث وبنسبة مقدارها(32.86%) في العينة الأولى التي قدرها (70) وحدة , بينما شملت العينة الثانية حسب متغيري **(الجنس و العمر)** في استمارات الاستبيان (39) من الذكور وبنسبة مقدارها((55.71%) بينما شملت استمارات الاستبيان(31) من الاناث وبنسبة مقدارها(44.29%), من عينة قدرها (70) وحدة , من أصل (140) مبحوثاً , كما تَوضَح بيانات الجدول توزيع أفراد عينة البحث حسب الفئات العمرية للمبحوثين والتي توزعت ضمن خمس فئات عمرية حيث نلاحظ ترتيب الفئات العمرية حسب الأكثر عدداً كما يلي :

المرتبة الأولى : شملت الفئة العمرية (45-55) عاماً وبنسبة مئوية قدرها (48,9%) للذكور وبتكرار (23) , اما الإناث فكانت الفئة ذاتها تحتل هذه المرتبة بنسبة مئوية قدرها (47,82%) وبتكرار (11) في العينة الأولى , بينما في العينة الثانية احتلت الفئة العمرية (45-55) عاماً وبنسبة مئوية قدرها (46,15%) بتكرار (18) للذكور , واما الإناث فقد كانت الفئة ذاتها بنسبة (41,94%) وبتكرار (13) , يتضح من خلال استمارات الاستبيان إن نسبة الذكور أعلى بنسبة بسيطة من الإناث وفي العينتين وهذا الارتفاع البسيط يشير إلى أن المجتمع بدأ يتعافى من الهيمنة الذكورية التي تعود على ذكرها أغلب الباحثين نتيجة عوامل نعتقد بأنها السبب الذي يمكن تسليط الضوء عليه من أجل رفع هذه السمعة لتبرير حجج واهية للسيطرة.

أول هذه العوامل هي "**الجهل** "حيث يعتقد إن الكثير من الذين يمتلكون الشهادة لا يمتلكون العلم أو يمتلكون العلم فقط داخل المؤسسة , بحيث ينتهي عند خروج الفرد من مبنى المؤسسة , وهذا يدل على أن الأفراد المتعلمين لا يحملون العلم معهم أين ما ذهبوا , فتراه يتصرف كما يتصرف الفرد غير المتعلم في المحافل الاجتماعية أو في البيت حين عوده , وبالتالي فأنه ينظر إلى القوة الجسدية للأفراد , بالتالي فأن المرأة تأتي عنده في المرتبة الثانية من حيث القوة , لذا من الواجب عليه حمايتها من الأفراد الأخرين سواء من (التحرش أو التعرض إلى المضايقات أو التجاوزات واستخدام العنف أو التعدي أو الظلم أو الحقوق) لأنه ينظر بعينه التي تفعل مع المرأة هذه الأشياء التي يخاف منها, ليكون للمرأة المدافع والمناصر من الأخرين , الذي يعد هو واحد منهم مع امرأة أخرى , لذلك يعتبر المرأة عرضه وشرفه يخاف أن يمسه احد أخر لذلك لا يعطي للأنثى حرية تامة ,وهذا نتيجة الجهل, بينما نرى تقدم ملحوظ لدى الاناث في الجامعات على مستوى الدراسات العليا نتيجة ما يحمله الأكاديميين من علم , وليس الكل لكنه ملحوظ .

العامل الثاني هو الفهم الخاطئ للدين الاسلامي و الاستناد عليه لتبرير الفعل المتجذر في الطبيعة العربية وخصوصاً النصوص القرآن مثلاً كما جاء في قوله الله تعالى (**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** " سورة الأحزاب ,آية 33 التطهير") وفي قوله تعالى (**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ** " سورة النساء ,آية 11")

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

وفي قوله تعالى (**وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ ..."سورة البقرة ,آية 282")** حيث نعتقد بأن فهم هذه الآيات بالشكل الخاطئ له دور كبير في منع المرأة من مساواة الرجل لدرجة مثيرة, من أصحاب العقول المتخلفة أو التي لا تحمل العلم بحيث يجعل القرءان دستوراً لدعم ثقافته المتجذره في طبيعته السيئة من (الوأد وغسل العار, والشرف, والعرض) وماشابه من الأمور الثقافية .

العامل الثالث وهو الثقافة (التقليد والعرف السيء) الذي ورثوه من الآباء وهو تقسيم الأدوار الخشنة للرجل لأنه يمتلك القوة العضلية مثل (العمل , كسب المال , الدفاع عن العائلة) , بينما الناعمة للمرأة مثل (تربية الأطفال ,اعمال المنزل , الخ..) , بالإضافة إلى,إن الفرد يعتقد بأن التغيير يجب ان يكون من الفرد الأخر وليس منه ولذلك تراه دائماً ما يلقي باللوم على الأخرين , وهذه العوامل قد تكون اغلبها متجمعة أو جزء منها تعمل على جعل السمة الذكورية بارزة في مثل هذه المجتمعات ,

أذاً أن تماهي المجتمع العراقي مع الثقافة العربية لها دور كبير في ترسيخ فكرة السمه الذكورية على الرغم من محاولة الإسلام محي تلك العادات السيئة , لكن الثقافة العربية لم تتغير بالرغم من اعتناق العرب الثقافة الإسلامية التي تنص على احترام المرأة وتقديرها في الكثير من الآيات والأحاديث النبوية , التي شددت على ترك الثقافة المتجذرة في الرجل العربي التي كانت سائدة في طريقة تعامل المجتمع العربي مع المرأة بشكل مختلف وتميزها على الرجل (فالقرءان ذكر أن العرب متجذرة في ثقافتهم وأد البنات عندما تولد) وحاول القرءان نفيها بشكل قاطع ولكن لم يتخلى اغلب العرب عن هذه الثقافة إلى الآن , ولكن بعض العرب استطاعوا تجاوز الثقافة تلك عن طريق التقدم في مجال العلم والأمثلة كثيرة.

وسبب تخلف المجتمع وانتشار الجهل يعود إلى كثرة الخيرات (الموارد البشرية والطبيعية) في البلد تجعل انظار الدول تتوجه له و هذا العامل قد يجعل الدول الكبرى تعمل بشكل متقصد أن تجعل هذا البلد متخلفاً مثلاً إقامة مسابقات علمية أو ثقافية , او أدبية عبر مؤتمرات أو مراكز للدراسات أو مهرجانات , ومنح جوائز ماليه للعباقرة والعلماء والادباء وهنا يتم كشق الثروات البشرية , وبعد ما تكتشف هذه الثروات البشرية تعمل بعض السفارات إلى تقديم لهم الفرصة المناسبة للهجرة إلى البلدان المتقدمة ,مع عدم اكتراث الحكومات المتعاقبة بالعباقرة الصغار والمحافظة عليهم, وهذه نقطة تحول البلدان المتقدمة لأنها تقوم بسحب كل عبقري وتقديم له افضل السبل ليكون لديها قوة بشرية تصنع تقدماً كبيرة وهذا مانراه في أمريكا من أفراد من أصول متعدد , لأن العلماء والعباقرة والادباء والكفاءات هم أهم ركن في التنمية والتقدم في البلدان و اكثر المطالبين بالنهضة العمرانية أو التنموية أو حتى دعم والتحريض على الثورة من اجل الاستقلال .

المرتبة الأخيرة : شملت الفئة العمرية (15-25) عاماً وبنسبة مئوية قدرها (4,34%)وبتكرار (1) وكانت فقط من الإناث في هذه المرتبة من العينة الأولى , بينما في العينة الثانية احتلت الفئة العمرية (55فأكثر) عاماً بنسبة مئوية قدرها (6,45%) وبتكرار (2) وكانت أيضا من فئة الإناث , يمكن القول حقق البلد انتقاله على المستوى الاجتماعي والعلمي فيوجد تصاعد ملحوظ في تجاوز السمة الذكورية التي تطغى على الأجيال السابقة , وهذا بفضل تطور وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجي , والعولمة ودعم المنظمات التي تعزز دور المرأة.

جدول (3)يبين توزيع افراد العينة حسب الوظيفة (المهنة)

التحصيل الدراسي	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
استاذ	3	%4.29	29	41.42%
تدريسي	6	%8.57	41	58.57%
تربوي	20	%28.57		
كاسب	14	%20.00		
عاطل	15	%21.43		
طالب	12	%17.14		
المجموع	70	%100	70	%100
الوسط الحسابي	43.87		49.71	

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

الانحراف المعياري	11.70	7.95

الجدول (3) يُبين توزيع أفراد العينات حسب الوظيفة , اذ نلاحظ توزيع الافراد بالترتيب كما يلي : المرتبة الأولى : جاء عدد الإفراد الذيم يحملون عنوان (تربوي) في العينة الأولى بتكرار (20) وبنسبة مئوية قدرها (28.57%) , بينما كان عدد الافراد في المرتبة ذاتها من الذين يحملون عنوان (تدريسي) في العينة الثانية و بتكرار (41) وبنسبة مئوية قدرها (58.57%) , تبين أن العينة الأولى لم يكن مستوى الوظيفة عالي لديها وبنسبة ضئيلة قياساً بالعينة الأولى وهذا لأن العينة الأولى كانت غير مقصودة حيث احتوت على المستمرين بالوظيفة والعاطلين والكسبة والطلاب ونسبة الأفراد غير الموظفين كانت مرتفعة , وهذا يدل على سوء الوضع وعدم الاهتمام بهذه الشريحة الكبيرة التي تمثل اغلب المجتمع , وعدم وجود فرص متكافئة , بينما في العينة الثانية كانت العينة مقصودة لأكاديميين لذلك كانت اغلب العينة من الموظفين لدى الدولة , وهذا التفاوت بالتأكيد يوثر في الإجابة من حيث صدق ودقة الإجابة .

المرتبة الأخيرة : جاء في العينة الأولى عدد الأفراد الذين يحملون عنوان (أستاذ) بتكرار(3) وبنسبة مئوية قدرها (4.28%) , وهذه النسبة ضئيلة من حيث اختلاط العلماء مع المجتمع , وعدم خروج الاكاديميين أو الموظفين بصورة مباشرة مع كافة شرائح المجتمع يشكل خطراً وتدهوراً للحياة العامة , لأن مثل هذه الشرائح المهمة يجب أن يكون لها دوراً مهماً تثقيفياً وتعليمياً داخل **"النوادي والمقاهي والمؤتمرات"** لما يمثلون شريحة مهمة متعلمة تساعد في نشر الثقافة حتى لو كان بشكل بسيط لكن يجب أن يكون دورهم معلم ومرشد لكي لا يشعروا العاطلين الكسبة أن المجتمع اصبح يعج بالعاطلين والحال السيء ويحيط بهم الشؤم ,فتكون فئة المثقفين تعطي هذه التجمعات روح الأمل وتعدل الاعوجاج الذي قد يتشكل نتيجة تجمع فقط العاطلين ولما يسبب خطراً في التفكير والتخطيط والاندفاع بسبب غياب المرشد والمثقف الحقيقي الذي يعدل الحديث في الحوار .

جدول (4)

يبين راي افراد العينة بأبرزعوامل الصراع في العراق

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عوامل ثقافية في المجتمع (دينية/ قومية/ طائفية)	42	27.81%	47	29.75%
عوامل اجتماعية في المجتمع	37	24.50%	42	26.58%
عوامل اقتصادية في المجتمع	37	24.50%	36	22.78%
عوامل سياسية في المجتمع (توزيع النفوذ والقوة والثروة)	35	23.18%	33	20.89%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%
المجموع	151	100%	158	100%
الوسط الحسابي	30.20		31.60	
الانحراف المعياري	17.08		18.47	

الجدول (4) والذي **يبين رأي افراد العينة بأبرزعوامل الصراع في العراق** حيث نلاحظ بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار **(عوامل ثقافية في المجتمع (دينية/ قومية/ طائفية)** في العينة الأولى بتكرار (42) وبنسبة مئوية قدرها(27.81%) , بينما ايضاً جاء خيار **(عوامل ثقافية في المجتمع (دينية/ قومية/ طائفية)** في العينة الثانية بتكرار (47) وبنسبة مئوية قدرها(29.75%) , وهذا أنما يدل على أن العينتين تغذت بنفس الأفكار التي كسبتها من الآباء والاجداد من البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية وهذا يصدق ما اشرنا له , أن صاحب الشهادة لا يحمل العلم معه بل يقتصر داخل المؤسسة واو لا يحمل العلم اساساً وبالتالي حين خروجه للمجتمع والمحافل فأنه يندمج مع المجتمع بحيث لا يشكل المتعلم دوراً في تغيير المجتمع أو التأثير فيه , وقد يكون هذا الاتفاق على هذه العوامل التي تسبب الصراع لأن العينتين مرت بنفس الفترة من الصراع الذي حصل بعد عام 2003

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

نتيجة صراع (طائفي قومي ديني) لذلك أكدت العينتين على ان العوامل الثقافية تأتي مباشرتاً كأول خيار يؤدي إلى تأجيج الأوضاع .

المرتبة الأخيرة , جاء خيار **(عوامل سياسية في المجتمع ,توزيع النفوذ والقوة والثروة)** بتكرار (35) ونسبة مئوية(% 23.18) في العينة الأولى , بينما أيضاً جاء خيار **(عوامل سياسية في المجتمع ,توزيع النفوذ القوة)** في العينة الثانية بتكرار(33) وبنسبة مئوية قدرها (20.89%) , المجتمع في العراق مجتمع رجعي أو تسلطي يؤمن بالزعامة المطلقة لشخص واحد (مثل الأب, أو الشيخ او القائد وماشابه), وبعد تحول بعد 2003 إلى النظام الديموقراطي استطاع الافراد من تشكيل أحزاب وكتل وتيارات متعددة لكي يكون كل واحد منهم زعيم على فئة معينة (لعقدة الزعامة المتجذرة بالشخصية العراقية نتيجة الثقافة العربية) , فهذا الميول نتجت عنها صراع بين الأحزاب والزعامات واصبح الهم الوحيد للعراقي هو تكوين قوة وثروة من أجل أن يبقى بارز بعنوان ما , وعقدة الزعامة تخدم الدول التي تريد السيطرة على البدل بدعم زعيم ما لتحقيق مكاسب فيه.

جدول (5)

يبين راي افراد العينة أهم العوامل السياسية التي تسببت بالصراع السياسي في العراق

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
القوة والنفوذ	34	30.63%	45	36.29%
المبادئ السياسية	36	32.43%	40	32.26%
المصالح السياسية	41	36.94%	39	31.45%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%
المجموع	111	100%	124	100%
الوسط الحسابي	27.75		31.00	
الانحراف المعياري	18.73		20.83	

الجدول (5) الذي يبين **راي افراد العينة أهم العوامل السياسية التي تسببت بالصراع السياسي في العراق.** حيث نلاحظ بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : خيار **(المصالح السياسية)** في العينة الأولى بتكرار (40) وبنسبة مئوية قدرها(36.94%) بينما جاء **(خيار القوة والنفوذ)** في العينة الثانية بتكرار (45) وبنسبة مئوية قدرها(36.29%) , إن اختيار العينة الأولى للمصالح السياسية نتيجة لما تراه من واقع ملموس في تشكيل أي لحكومة أو تمرير مشروع قانون فالواقع والظاهر يدل على إن الأفراد العادية ترى إن السياسيين تتصارع من اجل المصالح التي تنفعهم وليس البرامج أو الخدمات , بينما ترى العينة الثانية أن الخلافات السياسية تظهر على العلن هي "كسر عظم" بين السياسيين من أجل الانفراد بالسلطة أو الحصول عليها , وتوسيع النفوذ وامتلاك القوة لما لها من امتيازات مادية ومعنوية تريح عقدة الزعامة عند السياسي .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار **(العوامل الاخرى)** في العينتين بتكرار(0).

جدول (6)

يبين راي افراد العينة في ظهور جميع الصراعات السابقة في العراق

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لان العراق بلد يضمُّ مكونات عدة	31	12.65%	34	13.99%
لوجود جماعات مسلحة تابعة لقوى سياسية	33	13.47%	32	13.17%
لانتشار آفة الفساد بشكل واسع في مؤسسات الدولة	37	15.10%	34	13.99%
بفعل سيطرة مكونّ اجتماعي على الدولة و اقصاء المكونّات الأخرى	38	15.51%	32	13.17%
المصالح الاقتصادية الخاصة للأحزاب	41	16.73%	35	14.40%
الولاءات الخارجية للجماعات السياسية العر اقية	35	14.29%	34	13.99%
لأن تغيّر الحكم في العراق بعد 2003 طائفياً أبعده عن الساحة العربية	30	12.24%	38	15.64%
أخرى	0	0.00%	4	1.65%
المجموع	245	100%	243	100%
الوسط الحسابي	30.63		30.38	

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

الانحراف المعياري	12.91	10.82

الجدول رقم (6) **يبين رأي افراد العينة في ظهور جميع الصراعات السابقة في العراق,** حيث نلاحظ الترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى: جاء خيار **(المصالح الاقتصادية الخاصة للأحزاب)** في العينة الأولى بتكرار (41) وبنسبة مئوية قدرها(16.73%) , بينما جاء خيار **(لأن تغيرّ الحكم في العراق بعد 2003 طائفياً أبعده عن الساحة العربية)** في العينة الثانية **بتكرار (38)** ونسبة مئوية قدرها(15.64%) , ترى العينة الأولى أن المصالح الاقتصادية للأحزاب هي من تجعل العراق في صراع دائم فكل حزب يريد الاستحواذ على المغانم والمناصب والمكاسب فينتج عنه صراعاً بين القيم الأخلاقية وبين اللهفة الى المكاسب عند الأشخاص , بينما ترى العينة الثانية وهي من الأكاديميين أن الصراع نتيجة بعد العراق عن الساحة العربية وهذا يجعل منه عرضة للتآمر عليه وافتعال الصراعات عن طريق اذرع موالية لدول عدة , حيث إن العراق بلد ينقسم فيه السياسيين كل حسب مذهبه أو قوميته إلى بلد أخر يموله,هذا الأمر يجعله في عرضة دائمة إلى الصراعات السياسية.

المرتبة الأخيرة : خيار **(لأن تغيرّ الحكم في العراق بعد 2003 طائفياً أبعده عن الساحة العربية)** جاء بالمرتبة الاخيرة بتكرار (30) ونسبة مئوية (12.24%) , لم يهتم الغالبية الساحقة من العينة الأولى إلى هذا الخيار , بسبب عدم ادراك خطورة الدول التي لا يقيم معها العراق علاقات عميقة ,بل غير مدركين لما يمكن أن تفعله الدول , وعلى العكس من الاكاديميين الذي جاء خيارهم الأول هو عدم قربه من الساحة العربية.

جدول (7)

يبين راي افراد العينة في كيفية احتواء الأجنحة المسلحة التابعة لمعظم الأحزاب

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إصدار قرار برلماني بحلّها وارجاع هيبة الدولة	35	19.77%	34	18.28%
منع الأحزاب التي تملك أجنحة مسلحة من العمل السياسي	41	23.16%	38	20.43%
دمجها في مؤسسات الدولة الأمنية	33	18.64%	37	19.89%
تكليفها بمهام خارج المدن وتشديد الرقابة عليها	30	16.95%	41	22.04%
يجب قتالها ومكافحتها	38	21.47%	34	18.28%
أخرى	0	0.00%	2	1.08%
المجموع	177	100%	186	100%
الوسط الحسابي	29.50		31.00	
الانحراف المعياري	14.95		14.45	

الجدول رقم (7) **يُبين رأي افراد العينة في كيفية احتواء الأجنحة المسلحة التابعة لمعظم الأحزاب** , حيث نلاحظ بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : مع العلم إن الدستور العراقي ينص في المادة 9 أولاً (ب) يحظر تكوين جماعات مسلحة خارج اطار القوات المسلحة , إلا إن العراق فيه الكثير من الجماعات التي تحمل السلاح بدون أي صفة قانونية (تجار , أحزاب , عشائر) حيث جاء في المرتبة الأولى : خيار **(منع الأحزاب التي تملك أجنحة مسلحة من العمل السياسي)** في العينة الأولى بتكرار (41) وبنسبة مئوية قدرها(23.16) بينما جاء خيار **(تكليفها بمهام خارج المدن وتشديد الرقابة عليها)** في العينة الثانية بتكرار(41) ونسبة مئوية قدرها(22.04) , كان هذا السؤل استفزازياً لنرى ونقارن على ماذا يتفق الأفراد العاديين بالأغلبية فكان إجاباتهم بشكل صريح هو منع هذه الأحزاب التي تمتلك اجنحة مسلحة من العمل السياسي لكي لا يستغلوا نفوذهم العسكري , لكسب أصوات عوائل العسكريين أو تكميم أفواه ممن يختلفون معهم من السياسيين , لذا يجب أن تبقى هذه الجماعات بعيدة عن الشارع العراقي حسب رأي العينة الأولى , ولكن في العينة الثانية فقد اتقف اغلب الأكاديميين على تكليف هذه الجماعات بمهام خارج المدن وهذا الخيار قد يشغلهم من الانخراط في اعمال أخرى من الممكن أن تؤذي أو تسبب خوف أو قلق من قبل النخبة المثقفة , فالأحزاب التي تمتلك اجنحة مسلحة من الممكن ان تستخدم هذه الجماعات في تخويف ناشطين أو مواطنين يمارسون حريتهم في التعبير عن رأيهم في موقف ما ,

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

بالإضافة إلى أن النخبة الاكاديمية لديهم علم مسبق إن اغلب عناصر الجماعات المسلحة التي تدعي أنها تحت امرة القائد العام للقوات المسلحة ثقافتهم محدودة وبالتالي لا يفهمون لغة الحوار والتعبير , لذلك قد تكون ردة فعلهم الأولى هو اقصاء الفرد الذي يختلفون معه .

بينما من الممكن إن تكون هذه الجماعات سبباً رئيسياً لمنع أي انقلابات على النظام الحالي الديموقراطي إن تدربت بشكل جيد , ستكون قوة ضاربة تساند الجيش والقوات الأمنية (الجيش والقوات الأمنية والحشد الشعبي والبيشمركة) لما لديها من خبرة واسعة في الدفاع ودورها الحاسم في حفظ العراق من الجماعات الإرهابية خصوصاً إن الكثير من الأحزاب لديها قوات تعمل على حمايتها, ولهذا السبب لا تستطيع بعض الأطراف المتنفذة أو الدول الخارجية دعم جماعة أو حزب للقيام بانقلاب لأقلية حزبية أو عرقية لعودة دكتاتور أخرى خصوصاً وإن اغلب المواطنين الآن يميلون بشكل ساذج إلى عودة دكتاتور للحكم ,وقد يكون لأن غالبية الثائرين الآن هم من الفئة العمرية التي لم تعرف جيداً الأنظمة الدكتاتورية أو لأن يوجد ترويجاً لهذا الشيء بالوسائل الإعلامية بشكل يراد بالعراق الرجوع للحكم الدكتاتوري الذي يلائم مع من يدعمه وخصوصاً إن اغلب الدول العربية ذات صبغة دكتاتورية , لذلك ترى هذه الأجنحة المسلحة وجودها حماية للديموقراطية وحكم الأغلبية كما ترى نفسها تقاوم المحتل او التنظيمات الاجرامية أو الخطط التي تريد بالعراق سوءاً , لذلك تلاحظ الهجوم عليها في كل المحافل الرسمية للدول وقنواتها , للقضاء عليها أو حلها , لأنها تشكل سداً منيعا لمخططات تحاول أن تجعل من العراق ساحة لتصفية صراعاتها الدولية .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار **(تكليفها بمهام خارج المدن وتشديد الرقابة عليها)** في العينة الأولى بتكرار (30) ونسبة مئوية قدرها (16.95%), بينما جاء خيار (أخرى تذكر) في العينة الثانية بتكرار (2)ونسبة مئوية قدرها (1.08%) ,لم يتفق الا القليل من العينة الأولى على خيار تكليفها بمهام خارج المدن وتشديد الرقابة عليها , لأنهم يعتقدون بأن لغة الحوار لن تنفع خصوصاً ولأنه يعرف أن اغلب افرادها ثقافتهم محدودة ولن تنفع معهم لغة الحوار لعدم وجود وعي, فالقوة تواجهها قوة اكبر منها لردعها .

جدول (8)

يبين راي افراد العينة في هل أسهمت الانتخابات في تأجيج الصراع السياسي

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم، لأن الانتخابات عادة ما يتم تزويرها	36	21.30%	39	21.43%
نعم، لأنه لا يوجد تقبل للخسارة, لذلك يحدث الصراع	34	20.12%	33	18.13%
نعم لأنها مؤامرة خارجية على العراق من اجل اقصاء وتهميش فئة على حساب أخرى	34	20.12%	32	17.58%
نعم، جرآء عملية التسقيط السياسي التي تحدث في الحملات الانتخابية	33	19.53%	39	21.43%
لا علاقة للانتخابات بالصراع السياسي	32	18.93%	37	20.33%
أخرى	0	0.00%	2	1.10%
المجموع	169	100%	182	100%
الوسط الحسابي	28.17		30.33	
الانحراف المعياري	13.86		14.19	

الجدول رقم (8) **يُبين رأي افراد العينة في هل أسهمت الانتخابات في تأجيج الصراع السياسي , حيث لاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي :** المرتبة الأولى : جاء خيار **(نعم، لأن الانتخابات عادة ما يتم تزويرها)** في العينة الأولى بتكرار (36) وبنسبة مئوية قدرها (21.30%) بينما جاء أيضاً من ضمن الخيارات **(نعم، لأن الانتخابات عادة ما يتم تزويرها, نعم , جرآء عملية التسقيط السياسي التي تحدث في الحملات الانتخابية)** في العينة الثانية بنفسة الأهمية (39) وبنسبة مئوية قدرها (21.43%) , ورث هذا النظام الوسائل غير الأخلاقية في التعامل مع الخصوم السياسية لذلك الجميع ظهرة مسألة التزوير في الانتخابات وهذه الأمور جعلت من المواطنين يعزفون عن الانتخابات لاعتقادهم المسبق إن الانتخابات يتم تزويرها وتعطى الأصوات إلى الأفراد الذين تريدهم

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

الأحزاب المهيمنة ,ولذلك قد يقوم حزب ما أو كتلة تعتقد أنها ظلمت جراء هذا التزوير فتخرج عن صمتها وتعلن العداء والصراع من أجل البقاء باستخدام كافة الطرق القانونية , وحتى غير القانونية للتخلص من خصومها أو لأثبات ان الانتخابات مزورة , أو حتى تقوم بصنع اثارة مجتمعية من أجل الضغط على بعض الأحزاب مثلا لإعادة الانتخابات ,وهذا يحصل مع اغلب البلدان المتقدمة مثل (أمريكا وفرنسا وبريطانيا) حيث تصل بعض الأحيان إلى اتهام دول أخرى بتزوير الانتخابات أو قرصنة النتائج لصالح من تفضل , ودائماً ما يتهم الحزب الديموقراطي الأمريكي (روسيا) بالتدخل في انتخاباتهم لصالح الحزب الجمهوري.. المرتبة الأخيرة , جاء خيار (أخرى تذكر) في العينة الثانية بتكرار (2) وبنسبة مئوية قدرها (1.10%).

جدول (9)

يبين راي افراد العينة في يُعدُّ التدخل الخارجي في العراق من عوامل تأجيج الصراع السياسي,

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إن التدخل الخارجي كبير ويشكل خطراً على الدولة والنظام الديموقراطي	38	24.84%	41	27.89%
هناك تدخل خارجي مقبول في اختيار بعض المناصب السيادية	33	21.57%	42	28.57%
إن التدخل الخارجي في الشأن العراقي بسيط	35	22.88%	33	22.45%
لا علاقة للتدخل الخارجي بتأجيج الصراع السياسي في العراق	47	30.72%	31	21.09%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%
المجموع	153	100%	147	100%
الوسط الحسابي	30.60			29.40
الانحراف المعياري	17.92			17.13

, **ما مدى هذه التدخلات** , حيث نلاحظ ترتيب الإجابة حسب الأهمية كما يلي: المرتبة الأولى : جاء خيار **(لا علاقة للتدخل الخارجي بتأجيج الصراع السياسي في العراق)** في العينة الأولى بتكرار (47) وبنسبة مئوية قدرها (30.72 %) , بينما جاء خيار **(هناك تدخلّ خارجي مقبول في اختيار بعض المناصب السيادية)** في العينة الثانية بتكرار (42) وبنسبة مئوية قدرها (28.57%) , دائما ما تعمل الدول التي لها سلطة على بلد ما أن تتدخل في الشؤون التي تتعارض معها بحجة أمنها القومي والتي قد تشكل جبهة ضدها فتحاول ان تتدخل بشكل تعمل فيه على احتواء الحكومات ومحاولة دعم التي تتقف مع مبادئها , لكن الصراع الداخلي دائما يتم حين توزيع المناصب السيادية بين الأحزاب بشكل داخلي , وبالتالي يخف التأثير بعد اكمال الكابية الوزارية .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار **(هناك تدخلّ خارجي مقبول في اختيار بعض المناصب السيادية)** في العينة الأولى بتكرار (33) وبنسبة مئوية قدرها (21.57%) ,بينما جاء خيار **(لا علاقة للتدخل الخارجي بتأجيج الصراع السياسي في العراق) في العينة الثانية** بتكرار(31) وبنسبة مئوية قدرها (21.09%) , الصراع دائماً يكون على أسلوب التنفيذ وليس الهدف , فجميع الأحزاب لديها نفس الهدف , ولكن تختلف مع الحزب الأخر في طريقة التنفيذ, أو لعقدة المفاخرة بالإنجازات هي من تجعل هذه الأحزاب ان تتصارع , أو لكي تستقطب الأفراد لها بانها تتألم على نقص الخدمات (بالصراخ والخطاب الحاد الذي يأجج الشارع) .

جدول (10) يبين راي افراد العينة في هل هناك علاقة بين الصراع السياسي والعنف في العراق

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم هناك علاقة وثيقة بين استشراء العنف وزيادة حدة الصراعات السياسية	38	32.20%	35	30.70%
نعم هناك علاقة بين زيادة معدلات العنف وانشغال الساسة بصراعاتهم	45	38.14%	34	29.82%
لا توجد علاقة بين تصاعد حالات العنف وزيادة الصراعات السياسية	35	29.66%	32	28.07%
لا أعرف	0	0.00%	13	11.40%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

المجموع	118	100%	114	100%
الوسط الحسابي	23.60			22.80
الانحراف المعياري	21.85			15.61

الجدول رقم (10) يُبين رأي افراد العينة في هل هناك علاقة بين الصراع السياسي والعنف في العراق ,حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار**(نعم هناك علاقة بين زيادة معدلات العنف وانشغال الساسة بصراعاتهم)** في العينة الأولى بتكرار (45) وبنسبة مئوية قدرها (% 38.14) , بينما خيار**(نعم هناك علاقة وثيقة بين استشراء العنف وزيادة حدة الصراعات السياسية)** جاء بالمرتبة الاولى حيث حصل على التكرارات 35 وبنسبة قدرها (30.70%), عملوا الساسة على ترسيخ فكرة القائد الأوحد المدافع عن الفئة أو المكون أو المذهب وبالتالي تم ترسيخ عقيدة من الصعوبة ازالتها وهي الإقتتال من أجل قائد الحزب أو الكتلة أو من يُنصب نفسه زعيما أو حامي المكون , فهؤلاء عندما يتصارعون من أجل مكاسب أو مناصب أو من أجل السلطة يدفعون ادواتهم لغرض ترهيب الخصوم, فيتحول الصراع السياسي في الغالب إلى عنف حقيقي يتم من خلاله تصفية الخصوم جسدياً أو اقصائهم أو ترهيبهم. بينما المرتبة الأخيرة: جاء خيار(**لا أعرف**) في العينة الثانية بتكرار (13) , وبنسبة مئوية قدرها (11.40%).

جدول (11)

يبين راي افراد العينة في لماذا يشتد العنف بعد تصاعد الصراع والتوتر بين القوى السياسية

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لأن الفرقاء السياسيين لديهم أجنحة مسلحة	34	13.33%	32	14.10%
لأن الإرهابيين يستغلون الصراعات بين السياسيين لتنفيذ أهدافهم	39	15.29%	35	15.42%
لأن الدولة تضعف بالصراع السياسي فيضعف القانون وينتشر العنف	40	15.69%	30	13.22%
في ضعف الدولة يصبح المجتمع غابة يأكل فيها القوي الضعيف	36	14.12%	34	14.98%
يحاول كل مكوّن من استغلال ضعف الدولة لزيادة أماكن سيطرته بالعنف	33	12.94%	26	11.45%
يحاول المتنفذون استغلال ضعف الدولة لزيادة مكاسبهم الاقتصادية	39	15.29%	28	12.33%
لا، ليس هناك رابط بين اشتداد العنف وتصاعد الصراع السياسي	34	13.33%	34	14.98%
لا أعرف	0	0.00%	8	3.52%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%
المجموع	255	100%	227	100%
الوسط الحسابي	34.00			25.22
الانحراف المعياري	5.43			12.55

الجدول رقم (11) يُبين رأي افراد العينة في لماذا يشتد العنف بعد تصاعد الصراع والتوتر بين القوى السياسية , حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الاهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار **(لأن الدولة تضعف بالصراع السياسي فيضعف القانون وينتشر العنف)** في العينة الأولى بتكرار(40) وبنسبة مئوية قدرها (15.69%) , بينما جاء خيار **(لأن الإرهابيين يستغلون الصراعات بين السياسيين لتنفيذ أهدافهم)** في العينة الثانية بتكرار(35) وبنسبة مئوية قدرها (15.42%) , جراء كل صراع سياسي يحدث بين الأطراف السياسية يتم استغلاله من قبل الدولة المحيطة بالعراق أو الجماعات الإرهابية التي لازالت تعمل عبر خلايا نائمة بالإضافة إلى بعض الأحزاب التي تستغل هذا الصراع لتنفيذ اجندتها أو مشاريعها خصوصاً التي تتربص لتغيير النظام الديموقراطي أو العمل على أفشاله لغرض التشفي من وراء الدمار والعنف الذي يحصل لكي يقارنوا بين النظام الدكتاتوري وبين النظام الديموقراطي ويحاولون دعم أي إنقلاب أو جماعات تعبث بأمن العراق لمرض وعقدة تلاحق بعض أفراد التسلط .

وفي ظل هذا التوتر والمناوشات والخطاب الحاد تحدث خروقات للأجهزة الأمنية لكثرة الأحزاب والجماعات المسلحة التابعة لها ,

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

لذلك يصبح الوضع شبه حرج كل حزب أو كيان يستعرض قوته وبالتالي قد يستغله طرف ثالث خارجي يتربص بالعراق شراً كما حدث في الكثير من الصراعات لتأجيج الوضع بقنص (ناشط أو قائد أو قاضي) لقاء كل صراع بين الأحزاب ويفجر العنف فيه باستخدام الأساليب التقليدية سواء التفجير أو الاغتيالات أو الاعتداء على المنازل أو تفجير المكاتب الحزبية , لكي كل حزب يتهم الأخر وهذه الفوضى تسبب أرباك للعملية السياسية , فقد يخرج الشعب يناصر إي ثائر حتى لو يضره على المستوى البعيد .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار(**لا اعرف**) في العينة الثانية بتكرار(8) وبنسبة مئوية قدرها (3.52%) , لم يعطي بعض أفراد العينة إجابة محددة , ربما فَضلَ خيار عدم التطرق للأمور الحساسة بنظره .

جدول (12)

يبين راي افراد العينة في هل يمكن أن يتحول الصراع السياسي إلى عنف اجتماعي واسع

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم، بسبب دور الإعلام السلبي في تغذية الاحداث وتأجيج الأوضاع	38	20.88%	36	20.57%
نعم، لتبنّي بعض السياسيين هذا الصراع من أجل الدعاية الانتخابية	41	22.53%	33	18.86%
نعم، لتأثر المجتمع العراقي أفراداً وجماعات بالصراع السياسي	38	20.88%	37	21.14%
نعم، لوجود مؤامرة خارجية تريد اسقاط النظام الديموقراطي	33	18.13%	35	20.00%
لا.. لأن العراقيين لا يميلون إلى العنف	32	17.58%	34	19.43%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%
المجموع	182	100%	175	100%
الوسط الحسابي	30.33		29.17	
الانحراف المعياري	15.24		.3614	

الجدول رقم (12) يُبين رأي افراد العينة في هل يمكن أن يتحول الصراع السياسي إلى عنف اجتماعي واسع , حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار (**نعم، لتبنّي بعض السياسيين هذا الصراع من أجل الدعاية الانتخابية)** في العينة الأولى بتكرار (41) وبنسبة مئوية قدرها(% 22.53) ,بينما جاء خيار **(نعم، لتأثر المجتمع العراقي أفراداً وجماعات بالصراع السياسي)** في العينة الثانية بتكرار (37) وبنسبة مئوية قدرها (21.14%) , يتبنى بعض السياسيين أفكار ومبادئ قد يعتبرها بعض الأفراد من اللوازم التي تجعله عضو في هذا المجتمع أو الطائفة فهذا الأمور تساعد السياسيين في الحصول على انصار يمكنهم أن يدافعوا عن مبادئهم أو قضاياهم التي يرفعها قصداً أحد السياسيين ,وبالتالي فأن السياسي يتمتع بحماية اجتماعية من الممكن أن تصل بأنصاره إلى اعتباره رمز لقضيتهم , والدفاع عنه أمر لا بد له فأنه دفاعاً عن القضية نفسها ,هذا الأمر يجعل من المجتمع عرضة لتصدير صراعات السياسيين له وتحويلها إلى عنف يدفع بالمجتمع إلى الاقتتال في ما بينه .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار **(لا.. لأن العراقيين لا يميلون إلى العنف)** في العينة الأولى بتكرار (32) وبنسبة مئوية قدرها (17.58%) , بينما جاء خيار(**لا.. لأن العراقيين لا يميلون إلى العنف**) فقد جاءت بالمرتبة الرابعة بتكرار 34وبنسبة مئوية قدرها (19.43%) , أن العنف ينتج عن جهل المجتمع وضعف رقابة الدولة فكل ما تخلف المجتمع علمياً , كلما زاد العنف فيه وضعفت هيبة الدولة واستشرى الفساد فيها , لذلك لا يلد الفرد بغريزة العنف بل يمكن أن يتأثر في البيئه المحيطة التي تنتج أما عالماً أو جاهلاً أن توفرت الأسباب .

جدول (13)

يبين راي افراد العينة في ما سبب احتلال داعش لثلث العراق بر أيك

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مؤامرة خارجية لتقسيم العراق	39	4411.%	27	8.44%
عدم الاهتمام بمطالب المجتمع	33	9.68%	34	10.63%

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

وأوضاعه المعيشية				
استشراء الفساد في مؤسسات الدولة	34	9.97%	34	10.63%
عدم وجود الكفاءة في إدارة الدولة	37	10.85%	35	10.94%
سخط الشارع العراق ورفضه للسلطة	38	4111.%	29	9.06%
احتكار السلطة في اقلية حزبية واحدة	35	10.26%	26	8.13%
عدم الاهتمام بمطالب المحتجين في المناطق الغربية	35	10.26%	39	12.19%
تطبيق قانون (4) لمكافحة الإرهاب بشكل غير عادل	28	8.21%	38	11.88%
عدم احتواء الأزمة بين المحتجين والحكومة آنذاك	30	8.80%	29	9.06%
ضعف سيطرة الدولة في بسط سلطتها على حدود البلد	32	9.38%	28	8.75%
أخرى	0	0.00%	1	0.31%
المجموع	341	100%	320	100%
الوسط الحسابي	31.00		29.09	
الانحراف المعياري	10.80		10.32	

الجدول رقم (13) **يُبين راي افراد العينة في ما سبب احتلال داعش لثلث العراق بر أيك,** حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار (**مؤامرة خارجية لتقسيم العراق**) في العينة الأولى بتكرار (39) وبنسبة مئوية قدرها (11.14%) , بينما جاء (**عدم الاهتمام بمطالب المحتجين في المناطق الغربية)** في العينة الثانية بتكرار (39) وبنسبة مئوية قدرها (12.19%) , اتضحت إن اغلب الدول ما قبل دخول داعش غير مقتنعة بالحكم بعد 2003 الذي فرضت عليه اعتماد الطائفية والمحاصصة في توزيع المناصب بدل حكم الأغلبية الشيعية من الكثير من الدول وراسها (الإدارة الأمريكية), حيث تشكل إدارة جعلت من الدول ينظرون إلى العراق كسلطة لا تحمل شرعية وصفة الدولة في المجتمع الدولي , فدعمت احتجاجات في المناطق الغربية تطالب ببعض الحقوق التي ترى أنها مظلوم, فاستخدمت بعض الدول الكبرى والإقليمية هذا الضعف في النظام مع بعض المناطق الغربية بحيث دعمت فصائل انشأت في المناطق الغربية من العراق التي لم تستطع الاندماج مع الحكومة الاتحادية أو مع النظام الديموقراطي فدعمته الدول لقلب النظام أو تبديل الأحزاب الحاكمة بشبه انقلاب عسكري , والأغرب من ذلك هو تعاون الفصائل المسلحة الجهادية التي تشكلت في الصحاري الغربية للعراق , باعتقاد إن هذه الفصائل تعمل على دعم اهل السنة والجماعة لإعادة السيطرة على العراق من الحكم الصفوي الإيراني باعتقادهم ودعمها بعض المسؤولين في الحكومة العراقية, حيث إن إهل الغربية بعيدين عن هذه الفصائل لكن رجالات القاعدة استغلت الأمر.

وسرعان ما انفلت الوضع بعد طرد الجيش العراقي من المحافظات الغربية من قبل متطرفين هذه المناطق من القاعدة , ولأن جمهورية سوريا تعاني من انفلات أمني دخلت العصابات الإرهابية محتلة لبعض أراضي العراق فأعلنت دولتها المزعومة , وكانت بداية لنهاية الاحتجاجات على سوء المعاملة وعدم تلبية مطالب الاحتجاجات التي أدت إلى تعاون المحتجين مع الأجنبي ضد بلدهم وهذا انما يدل على ضعف الانتماء وعدم الشعور بالمواطنة وراح ضحيتها آلاف الابرياء ولولا بطولات الجيش والقوات الأمنية والحشد الشعبي والبيشمركة والتحالف الدولي وفتوى الدفاع الكفائي لما دحرت هذه العصابات .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار (**تطبيق قانون (4) لمكافحة الإرهاب بشكل غير عادل)** في العينة الأولى بتكرار(28) وبنسبة مئوية (8.21%) , بينما جاء خيار **(احتكار السلطة في اقلية حزبية واحدة)** في العينة الثانية بتكرار(26) وبنسبة مئوية قدرها (8.13%) , استخدام القانون بشكل يهدد فيه كل مسؤول أو مواطن يحاول دعم او التستر على شخص من جماعته يقوم بعمليات اجرامية بدافع الدفاع عن جماعته أو عقيدته , حيث ان اغلب الأفراد المشمولين يعتقدون التستر على بعض الأشخاص واجب عقائدي , حتى لو اخطأ أو سرق أو تصل بهم حتى لو أجرم, لأنه يدافع عن

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

المكون أو الأقلية أو السيادة أو الجهاد لذلك يعتبر نفسه ليس مذنباً وغن استخدام القانون ظالماً , بينما الدولة تمارس دورها بشكل أن تحمي مواطنيها من أي متطرف.

جدول (14)

يبين راي افراد العينة في تورط بعض العر اقيين في الأعمال الإرهابية نتيجة حتمية للصراع السياسي

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	32	45.71%	38	54.29%
لا	25	35.71%	26	37.14%
لا أعرف	13	18.57%	6	8.57%
المجموع	70	100%	70	100%
الوسط الحسابي	21.67			23.33
الانحراف المعياري	9.45			16.17

الجدول رقم (14) **يُبين رأي افراد العينة في تورط بعض العر اقيين في الأعمال الإرهابية نتيجة حتمية للصراع السياسي** , حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حس الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار **(نعم)** في العينة الأولى بتكرار (32) وبنسبة مئوية قدرها (45.71%) , بينما جاء خيار **(نعم)** في العينة الثانية بتكرار (38) وبنسبة مئوية قدرها (54.29%) , تحول النظام بعد 2003 إلى نظاماً ديموقراطياً ولم تعد الأقلية مسيطرة بعد الان وهذا الأمر بدأ يثير بعض الدول ويخيفها , لان أغلبها اقلية تحكم اغلبية (خصوصاً الدول العربية) سواء اقلية حزبية أو قبلية أو طائفية , فغذت بعض العراقيين ليكونوا أدوات لها تدعمهم بالمال والسلاح ليدافعوا عما يريدون وهو عودة النظام السابق بشكل اخر , أو قيادة أخرى فنتج صراع بينا الحكومات الجديدة وبين المعارضة لكن ليس في البرلمان نتيجة لجهل المجتمع وعدم فهم الديموقراطية والأدوات السياسية , فأنتقل الصراع إلى الشارع وتحول إلى إرهاب ليجبر المجتمع أن يرضخ للأمر , لكن كان التصدي لذلك الأمر جعل من الطرف الآخر تحويل هذا الصراع إلى صراع وجودي مذهبي بين الأغلبية من المذهب الشيعي والأقلية التي كانت تحكم من السنية , فنجحت هذه الفكرة وابتعد الصراع عن الحكم وبدأ في المذاهب بين الشيعة والسنة في 2006 لتتفجر الطائفية والجهاديين , حيث كان الشيعة اغلبهم سنداً للحكومة الجديدة .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار (لا أعرف) بتكرار (13) ونسبة مئوية قدرها (18.57%) , بينما جاء خيار (لا أعرف) بتكرار (6) وبنسبة مئوية قدرها (8.57%) , نتيجة طبيعية لشعب عانى الأمرين من نظام سابق قمعي , تحول بدون سابق اذار إلى نظام ديموقراطي فوضوي , وما تلاه من إرهاب وعنف وصراع وكافة الأمور التي زعزعت السلم الأهلي , فنتيجة طبيعية من غموض الأسباب المباشرة بشكل حتمي , بعض من الأفراد يعتقدون أن هنالك سبباً غامضاً قد يكون ألاهياً .

جدول (15)

بين راي افراد العينة في ما سبب تورط بعض العر اقيين في الأعمال الإرهابية نتيجة حتمية للصراع السياسي

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التخلف والجهل	12	12.90%	8	8.79%
عدم الاهتمام بكرامة الإنسان	10	10.75%	8	8.79%
عدم تفعيل روح المواطنة وضعف الانتماء الوطني	14	15.05%	17	18.68%
تقصير الحكومات في الاهتمام بالشباب	14	15.05%	12	13.19%
ضعف الدولة في بسط سيطرتها	11	11.83%	19	20.88%
انعكاسات التكنولوجيا والتغيرات في العالم بشكل سلبي	12	12.90%	13	14.29%
عدم احتواء الشباب وتوفير لهم الفرص العادلة للتوظيف	9	9.68%	14	15.38%
أخرى	11	11.83%	0	0.00%
المجموع	93	100%	91	100%
الوسط الحسابي	11.63			11.38
الانحراف المعياري	1.77			6.00

الجدول رقم (15) **يُبين رأي افراد العينة في ما سبب تورط بعض العر اقيين في الأعمال الإرهابية نتيجة حتمية للصراع السياسي**, حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار**(عدم تفعيل روح المواطنة وضعف الانتماء الوطني ,**

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

تقصير الحكومات في الاهتمام بالشباب) في العينة الأولى بتكرار (14) وبنسبة مئوية قدرها (15.05%) , بينما جاء خيار(**ضعف الدولة في بسط سيطرتها)** في العينة الثانية بتكرار (19) وبنسبة مئوية قدرها (20.88%) , بعد سقوط النظام اصبح في مرحلة لا وجود فيها للقانون وهذا الوضع ساهم في تكتل الشباب واغلب المواطنين إلى جماعات إرهابية يظنون أنها تحميهم ممن يختلفون معهم حيث في بدأ الأمر كان الصراع بين جماعات النظام السابق وبين الحكومة الجديدة وثم تحول بعد ذلك نتيجة حداثة النظام الديموقراطي وغياب تام للسلطة وخوف اغلب العراقيين المشاركة فيها بسبب ترهيب النظام السابق لمن يقول كلمة (سياسة) فكيف أن يشارك فيها, مما جعل العراقيون يتفرجون بدون أي مشاركة فعلية , وهذا الأمر جعل الحكومة المتشكلة حديثة غير مسنودة مجتمعياً (لخوفهم أن النظام السابق من المحتمل ان يعود كما عاد في سنة1991 الانتفاضة الشعبية) فتفحل ممن ينضوون تحت راية النظام السابق لأجاع الأمور بكل طريقة , فظهر تكتل جماعات ترهب الأفراد وبالمقابل تشكلت جماعات تعتمد على نفسها بالدفاع عن نفسها , وهذا الاعتماد نتيجة لحل اغلب أجهزة الدولة بسبب (الداء البعثي) الذي أصاب الدولة بالكامل وتماهي الدولة مع شخص الدكتاتور , وهذا الداء اصبح نقمة على المجتمع فظهر المؤيدون والمعارضون واصبح كل يتجمهر ويتكتل والسلاح تم (نهبه) وبالتالي الجميع يحمل السلاح ويقاتل بعضه بعضاً .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار (عدم احتواء الشباب وتوفير لهم الفرص العادلة للتوظيف) في العينة الأولى بتكرار (9) وبنسبة مئوية قدرها (9.68 %) بينما جاء خيار (تقصير الحكومات في الاهتمام بالشباب) في العينة الثانية بتكرار (12)وبنسبة مئوية قدرها (13.19%) , انتقلت الدولة من الشمولية إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر والفردانية , لكن نتيجة لعقود من الدولة الشمولية لازال الفرد يطمح بأن يكون موظفاً في الدولة حتى لو كلفه حياته وقد يعمل مجاناً لعقد من السنين , وهذا بالتأكيد قصور من الحكومات التي أيضاً لم تعرف ما معنى الرأسمالية ولم تأتي بالشركات والمستثمرين بل عملت على دعم احزابها وكتلها وغذتها من أموال الشعب وحرمت الكثير منها , بل وسعت في خرابها , فم تسير كما تسير البلدان المتقدمة مع الاقتصاد الحر بل وقفت أسيرة الدولة الشمولية , وقد يرى البعض أن الحكومات السابقة ابتليت بالإرهاب المناطقي والمذهبي الذي دعمته دولاً لم تكن تريد الحكم الديموقراطي أو الفئة الحاكمة التي تولت الحكم بعد سقوط النظام الدكتاتوري وهذا الرأي اقرب للمنطق, فكان الشاب العاطل والمتخلف الجاهل والمتصلب دينياً ضحية هذه الظروف .

النتائج

توصل الباحث إلى عدة نتائج التي اجابت عما بَيَناه وحَدَدناه في مشكلة البحث والأهداف التي يسعى لها في هذا البحث, نذكر أهمها وكما يلي :

1. **أن** عوامل الصراع السياسي في العراق تنوعّت فهي عوامل سياسية واقتصادية وثقافية , وتمثلت أهم العوامل الثقافية للصراع السياسي بالاختلاف الطائفي (سنّي شيعي) والاختلاف العرقي (كردي/عربي) والاختلاف الديني (إسلامي/ غير إسلامي) ,إما العوامل السياسية التي تسببت بالصراع السياسي في العراق فهي المصالح السياسية والسعي للحصول على القوة والنفوذ , علاوة على ذلك أن كان قرارات منع وإقصاء بعض الأطراف الاجتماعية الفاعلة من المشاركة في العملية السياسية بعد أبريل نيسان 2003 عاملاً مهماً في تفجير العنف , كما إن الانتخابات أسهمت في تأجيج الصراع السياسي لأنه عادةً ما كان يتمّ التشكيك بصحة العملية الانتخابية (قد يصل هذا التشكيك إلى حدّ الاتهام بالتزوير في أحيانٍ كثيرة) , رغم التدخل الإقليمي الواضح لإثارة العنف في العراق (كما ظهر في سيطرة داعش الإرهابي) إلا أن العوامل الداخلية للصراع السياسي كانت الأكثر إثارة للعنف.
2. ومن ذلك نستنتج أن العنف جزء لا يتجزأ من غريزة الخوف عند الأفراد الذي يعتبر الصورة الدفاعية لدى الفرد عند تعرضه للمخاطر أو خوف من شيء معين ,وهذا ما نراه واضحاً عند ضرب

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

طفل لم ينخرط في المجتمع أو يأثر عليه محيطه فأنه يقوم بضرب الضارب , أو المجنون الذي لم يؤثر فيه المجتمع تراه يحاول الدفاع عن نفسه بشتى أنواع العنف ما أن تعرض إلى مضايقة من أحد الافراد, وهذه جزء من ستراتيجية الدفاع عن النفس التي وضعها الله في الأنسان من أجل الحفاظ على حياة الأنسان, ومن الممكن أن يتحول العنف من الدفاعي إلى الهجومي المتطرف وينمو عن طريق الجهل الذي يسبب عدم تقبل الهزيمة التي انتجها تنافس بين طرفين , ويتحول إلى عنف لعدم وجود وسائل ضبط حقيقية من خلالها يشعر بالأمان الذي يواجه خوفاً من خصمه, وهذا الشعور بأن لا يوجد ما يحمي الأطراف المتنافسة بعد الصراع فمن الممكن أن يتحول إلى عنف هجومي لتوقع مسبق أن الطرف الفائز سيقوم بأقصاء الطرف المنافس أو يسبب له قلقاً أو خوفاً , لذلك حتمية العنف والمواجهة مازال مصدر الخوف لم يزال مع وجود وسائل تحمي الذي يشعر بالخوف, فمن الممكن أن يزال العنف عن طريق إزالة مصدر الخوف , بحيث يمكن توفير حياة كريمة للأفراد لضمان عدم الانخراط بجريمة السرقة أو الرشوة أو الإرهاب , أو إزالة مصدر الخوف والقلق من الأفراد أو السياسيين أو الجماعات التي تحمل السلاح لغاية معينة سواء "الإقصاء من السياسة , أو غايتها طرد الأجنبي من أراضيهم الذين يعتبرون وجودهم مهم للدفاع عنها " وعندما تشعر بالأمان لا مبرر من أن تستخدم العنف للدفاع عن نفسها بنفسها لأن مصدر خوفهم لم يعد موجوداً فعندما يتحقق هذا الشرط أي إزالة مصدر الخوف الذي يخيف الفرد أو الجماعات بالتأكيد سينخفض معدل العنف واللجوء إليه وهذا الشيء بالتأكيد مسؤولة عن تحقيقه الدولة, إذاً وجود مصدر للخوف ولا يوجد وعي أو ضبط رسمي يزيله يؤدي إلى حتمية العنف.

التوصيات

نقترح بضرورة الأخذ بنتائج الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي يتم أخذ أجوبتها من الميدان , من حيث إنها توفر إجابات من المبحوث مباشرةً لذلك تكون أكثر دقة و واقعية, تستطيع الدولة من خلالها أن تأخذ ما توصلت له الدراسة من نتائج وتوصيات يمكن أن تعالج مشاكل الصراع السياسية والعنف والفساد المستشري في الدولة , بالإضافة إلى التنبؤ بمستقبل الدولة والمجتمع من خلال النتائج التي توصلت له الدراسة , ومن أهم ما نوصي به ما يلي :

1. يمكن أن نوظف الصراع السياسي لأن يكون صراعاً ايجابياً يمكن أن يستفيد منه المجتمع والدولة , بأن يحمل كل طرف من اطراف الصراع (المنهاج الحكومة أو الخدمي أو الطروحات التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع) ويصارع الطرف الآخر بالمنهاج الخدمي ليقنع المواطنين بمنهاجه ويكسبهم ليصوتوا له ويعطوه الثقة بدلاً من غريمه الذي يخسر الصراع بسبب منهاجه غير الخدمي , وبهذه الطريقة سيكون الصراع وظيفياً على من سيقدم افضل الوسائل والوسائل الخدمية والتنموية لا على الوسائل والأدلة التسقيطية , لكي يعرض منهاجه الخدمي على المجتمع ليختار بدوره من يحكمه , ويعطيه الثقة لتقديم خدماته , وهذا الصراع سيتحول إلى منافسة يستفيد منها المجتمع والدولة , اما الآن فتتصارع الأطراف على من يقدم أو يمتلك أكثر من الأدلة على أخطاء أو سيئات أو فساد الآخر فيقدمها للمجتمع فيكسب اصواته وبالتالي لم يستفيد المجتمع من هذا الوضعية , وبالتأكيد من يتم تسقيطه ويخسر في النزال السياسي ولم تعد تجدي نفعا ادلته التي يمتلكها ضد غريمه , سيلجأ للعنف رداً على خصمه , وهنا تعم الفوضى , فأن أردنا القضاء على هذه الظاهرة فيمكا أن نلجأ إلى توظيف الصراع بشكل أيجابي .
2. ضرورة تعديل القانون الحالي لعقد جلسة البرلمان الذي يفرض حصول ثلثي البرلمان لكي يتم النصاب لفتح الجلسة الأولى , الكثير يطالبون بتغيير النظام الحالي إلى نظام شبه رئاسي بانتخاب مباشر للرئيس من الشعب حتى لو احتفظ النظام بحق الكورد وإعطاءهم رئيس الوزراء للكورد وإبقاء رئاسة السلطة التشريعية بيد العرب السنة , لكن الكتل

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

تخشى ذلك وخصوصاً الكتلة الكوردية لأن قد يساعد ذلك في سيطرة رجل واحد أو أن الجماهير غير مدركة خطورة هذا الخيار بعد فترة بسيطة من الديموقراطية التي قد يعاد انتخاب نفس الشخص فتتحول إلى دكتاتورية لا يمكن مجابهتها , ويميل البعض إلى تغير آلية النظام وقانون الانتخابات , المفوضية العليا , ومثلاً أن تضع الكتل التي تريد ان تشارك في الانتخابات برنامجاً واضحاً و حملة يقودها مرشحها لرئاسة مجلس الوزراء و رئاسة مجلس النواب و رئاسة الجمهورية قبل الانتخابات ،وتتبنى هؤلاء المرشحين الثلاث، وعندما تفوز الكتلة، فيكون لديها شرعية حقيقية من الشعب لها و لمرشحها بكل شفافية وباختيار مباشر لهم , إن التحالفات الطولية(الشيعية الكردية السنية) الوطنية قبل الانتخابات بقائمة واحدة او منفصلة ويعلن اسماء المرشحين للمناصب الثلاث لها، حالة صحية ومهمة ،ليكون الناخب على دراية الى من يصوت والى من يرغب ان يحكم العراق ، واي تحالف يصوت له الشعب ويفوز ، فانه اعطى الشرعية لمرشحيها الثلاثة , و لحظة اعلان النتائج يعد هذا التحالف الحاكم الفعلي المفوض من قبل الشعب , ويتم شكيل الحكومة خلال التوقيتات الدستورية ، وبدون اي صعوبات مستعصية او انسداد وهذا ما تفعله الدول المتقدمة.

3. ضرورة عقد اجتماعي جديد مع الشعب من أجل إعادة الثقة بين مكونات العراق والتركيز على الهوية العراقية وإعادة روح المواطنة , بالإضافة إلى إعادة الثقة بين المواطن والعملية السياسية بتوفير الحقوق والفرص العادلة والتنمية الاقتصادية, والعمل على دولة المؤسسات وعدم شخصنة الدولة.

4. ضرورة الاهتمام بالتعليم من أجل صنع مجتمع متعلم و واعي للمبادئ الديموقراطية(عبر ارسال تربويين لبلدان متقدمة ليبحثوا طرق التدريس), بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب الصحي والخدمي والعمراني والعمل على بناء بنى تحتية حديثة ومتطورة لكل محافظات العراق بالترتيب حسب الأهمية ولا سيما إعادة تصميم المدن أو بناء مدن جديدة وبأماكن استراتيجية أو بحرية , مهما كلفت من أموال لتكون الأولى في العالم ليفتخر بها العراقيون وبها يشعر بالانتماء ولتكون قبلة للسياح الأجانب (مثلاً استغلال ضفاف الخليج لبناء ناطحات سحاب فريدة في العالم , أو مدن ذكية).

5. ضرورة القضاء على الفقر النفسي " يشعر الأفراد انهم فقراء لان الدولة لا تعطيهم رواتب بسبب موروث الدولة الشمولية التي تفعل كل شي , الذي ينتج عنه مواطن كسول" بالإضافة إلى القضاء على الفقر المادي, والعمل على نشر مبدأ الاقتصاد الحر بين الأفراد ليتسنى لهم التقديم على مشاريعهم الخاصة بمساعدة ودعم الدولة الرأسمالية.

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب

Republic of Iraq
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION & SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA
College of Arts

مكتب معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

استثمار الطاقة النظيفة طريقنا نحو التنمية المستدامة

العدد :
التاريخ:

الى / مجلس البرلمان العراقي /دائرة البحوث

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة...

إيماناً منكم بموقفكم العلمي الكريم يرجى تسهيل مهمة طالب الماجستير (خالد مجيد جابر) قسم علم الاجتماع في كليتنا وذلك للحصول على المعلومات والبيانات التي تخص موضوع رسالته الموسومة (الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ – دراسة سوسيولوجيا في مدينة بغداد)

شاكرين تعاونكم .. مع التقدير

أ.م.د. ثائر رحيم كاظم
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٤/

نسخة منه إلى
- مكتب السيد العميد / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- قسم الدراسات العليا.
- الصادرة

College Arts /university of Al-Qadisiya,P.O.Box: 1811, Diwania - Al-Qadisiya-Iraq

الهوامش

(●) فمن إدارة مباشرة لجنرال من وزارة الدفاع الأميركية أدار البلد لبضعة أشهر، ثم بتغييره بحاكم مدني أميركي يساعده ما تمت دعوته بـ(مجلس الحكم) المتكون من (25) شخصية عراقية، ثم تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية وصولاً إلى إقرار دستور دائم وحكومات يتم اختيارها عبر برلمان منتخب .(ملاحظة للباحث)

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

(1) احمد أبو حاقة واخرون، معجم النفائس، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ط2 منقحة، ص682

(2) محمود صافي محمود محمد: إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي- رؤية نظرية، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (دورية)، تصدر عن جامعة الإسكندرية، المقالة 6، المجلد 5، العدد 10، يوليو 2020، ص 165-198

(3) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار القلم، بيروت، طبعة حديثة منقحة 1979,ص321

(4) معجم اوكسفورد الموجز، انظر: ستيفن تانسي ونايجل جاكسون، اساسيات علم السياسية، ترجمة محي الدين حمدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص29

(5) الخليل بن احمد الفراهيدي، كتاب العين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ط1، ج3، ص239

(6) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار القلم، لبنان، ب ت، ص458

(7) دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان، المشكلات الأجتماعية ,دار وائل للنشروالتوزيع ,عمّان , 2012 ، ص 52

● أحمد الجلبي، وأياد علاوي، ومسعود البرزاني، وجلال الطالباني، وعبد العزيز الحيكم، وإبراهيم الجعفري, وعدنان الباجه جي .

●● ممثلة بـ(الحزب الديموقراطي الكردستاني)، و(الاتحاد الوطني الكردستاني)، و(حركة الوفاق الوطني العراقي)، و(المؤتمر الوطني العراقي)، و(حزب الدعوة الإسلامي)، و(المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) كما كان يدعى آنذاك، وأخيراً (الحزب الشيوعي).

●●● Office for Reconstruction and Humanitarian Assistance

(8) معد الفياض، في حقل الألغام مذكرات اياد علاوي، هي سلسلة من لقاءات قامت بطبعها ونشرها جريدة الشرق الأوسط لأول رئيس حكومة عراقية بعد سقوط النظام العراقي، ص11-12-13

(9) وصل بريمر إلى بغداد يوم 12 مايو/أيار 2003 ليعمل مشرفا على شؤون العراق بوصفه المبعوث الشخصي للرئيس جورج بوش الابن، بمساعدة عدد من السفراء والجنرالات الأميركيين

(10) حيدر مثنى المعتصم, العنف السياسي "تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف ",العربي للنشر والتوزيع ,القاهرة ,2019، ص95-96

(11) معد الفياض، في حقل الألغام مذكرات اياد علاوي ,المصدر سابق، ص11-12-13

(12) حيدر مثنى المعتصم، العنف السياسي "تحليل لظاهرة الإرهاب والعنف، المصدر سابق ذكره، ص95-96

(13)عدنان سمير دهيرب، الصحافة وأثرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام "النموذج العراقي في المشروع الأمريكي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2016، ص32-33

(14) إذ أكد بريمر ما نصه "أن علينا أنشاء الإدارة العراقية المؤقتة بسرعة لنظهر للعراقيين بأن الائتلاف جاد بشأن الإصلاح السياسي ومنحهم مسؤولية مبكرة عن حكم أنفسهم، لكن يجب أن تكون الإدارة العراقية المؤقتة لكافة العراقيين، وأبلَغَ مجموعة الأحزاب السبعة بذلك فأن العراقيين يريدون تمثيلاً أوسع كذلك يريد الرئيس بوش (بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص 106)

(15) فتكون مجلس الحكم من: (إبراهيم الجعفري، أحمد الجلبي، إياد علاوي، جلال طالباني، مسعود بارزاني، عبد العزيز الحكيم، محسن عبد الحميد، عدنان الباجه جي، حميد مجيد موسى، عز الدين سليم، نصير الجادرجي، أحمد شياع البراك، دارا نور الدين، عبد الكريم المحمداوي، عقيلة الهاشمي (التي تم اغتيالها في أيلول 2003، وتم اختيار سلامة الخفاجي بديلاً لها)، غازي مشعل عجيل الياور، محمد بحر العلوم، محمود عثمان، موفق الربيعي، وائل عبد اللطيف، رجاء حبيب الخزاعي، سمير شاكر الصميدعي، صلاح الدين محمد بهاء الدين، يونادم كنا، صون كول جابوك) بالإضافة إلى القيادي المستقل حميد الكفائي الذي شغل منصب الناطق باسم مجلس الحكم .

(16) فتم اختيار (13) عضواً شيعياً في مجلس الحكم، و(5) أعضاء من الكرد، و(5) من السنّة، وعضو من المكون التركماني، وعضو من المكون المسيحي.

(17)عدنان سمير دهيرب، الصحافة وأثرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام "النموذج العراقي في المشروع الامريكي, المصدر سابق ذكره ، ص32-33

(18) كما هو الحال مع قرار هيئة اجتثاث البعث، والذي أيده سياسيين كثر على رأسهم د. أحمد الجلبي، فيما عارضه عدد لا بأس به على رأسهم د. أياد علاوي (معد الفياض، في حقل الألغام مذكرات اياد علاوي، المصدر سابق ذكره، ص26)

(19) حدث ذلك التفجير يوم 19 أغسطس 2003 بواسطة سيارة مفخخة كانت الأولى من نوعها في أعمال العنف،

(20) تبنى التفجير فيما بعد تنظيم التوحيد والجهاد بزعامة أبو مصعب الزرقاوي الذي يعتقد الكثير بأنه صناعة مخابراتية أمريكية إسرائيلية وأصبح فيما بعد جزءاً من تنظيم القاعدة.

(21) تبنى تنظيم التوحيد والجهاد بزعامة الزرقاوي ذلك التفجير أيضاً.

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

(22) عدنان سمير دهيرب، الصحافة وأثرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام "النموذج العراقي في المشروع الأمريكي، المصدر سابق ذكره، ص33

(23) وائل محمد الوائلي، المشاركة السياسية للمرأة "دراسة مقارنة في كوتا النساء"، دار الرافين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص154

(24) غازي عجيل الياور : غازي مشعل عجيل الياور، ولد في 11 مارس /آذار، عام 1958م في محافظة نينوى، شمال العراق، أول من قام بأعمال رئاسة جمهورية للعراق بعد صدام حسين حيث اختير ليكون رئيسا مؤقتا للعراق، ليكون سادس شخص يقوم بأعمال رئاسة جمهورية العراق منذ عام 1958م.

(25) عدنان سمير دهيرب، الصحافة وأثرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام "النموذج العراقي في المشروع الأمريكي، المصدر سابق ذكره، ص34

(26) مهدي الحافظ وهو سياسي عراقي ولد في سنة 1943 في مدينة الديوانية في العراق، سبق أن شغل منصب وزير التخطيط وثم أصبح نائباً في البرلمان العراقي، ومهدي الحافظ شيوعي سابق تحول إلى الليبرالية وشغل منصب وزير التخطيط في أول وزارة شكلها رئيس الوزاء العراقي الاسبق إياد علاوي عام 2004 بعد عام من سقوط نظام صدام حسين (موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة بالعربي).

(27) مهدي الحافظ، روح العصر ومسارات التحول في العراق، مطابع دار الأديب، الأردن، ب ت، ص 358

(28) جيش المهدي هو تنظيم عراقي شيعي مسلح أسسه السيد (مقتدى الصدر) في أواخر عام 2003 لمواجهة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، واتخذ متظاهرين من انصار الصدر من قتل القوات الأمريكية ذريعة مباشرة رداً على احتلال العراق ، ومحتجين على إغلاق صحيفة الحوزة الناطقة بسبب تبنيها أفكاراً مقاومة للأمريكان ذريعة مباشرة لبدء المواجهة مع القوات الأمريكية وردعهم، وهو مكون من شباب يقلدون المرجع الديني العراقي السيد محمد محمد صادق الصدر ويجمعهم الانتماء إلى المذهب الشيعي.

برز جيش المهدي كقوة ضاربة في محافظات وسط وجنوب العراق، وأصبحت معظم مدنها تحت قبضة مقاتليه الذين اصطدموا بشكل مباشر مع الشرطة التي أسسها التحالف وقوات التحالف ومنذ أوائل أبريل 2004 أصبحت محافظات الجنوب العراقي ساحة حرب مفتوحة بين مقاتلي جيش المهدي وقوات التحالف مسنودة بالحرس الوطني والشرطة العراقية. وقد كان لهم دور بارز بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء كأحد أبرز القوى التي اعادت التوازن الطائفي في العاصمة بغداد بعد الحرب الاهلية . وقدرت مجموعة دراسات العراق (بالإنجليزية: ISG) تعداد جيش المهدي بحوالي 40 ألف فرد. فيما ذكرت مواقع أخرى كراديو أوروبا الحرة ليبرتي بتاريخ 4 يونيو 2004 بأن أعداد مقاتلي جيش المهدي تتراوح بين ستة إلى عشرة آلاف مقاتل.

(29) إبراهيم عبد الكريم حمزة الأشيقر الجعفري: سياسي عراقي ولد في 25 مارس 1947 في مدينة كربلاء أول رئيس لمجلس الحكم الانتقالي، وتسلم عدة مناصب في الحكومة العراقية أبرزها رئيس مجلس الوزراء (2005-2006) ووزير الخارجية (2014-2018).

(30) جلال حسام الدين نور الله نوري الطالباني (12 نوفمبر 1933 - 3 أكتوبر 2017) هو سياسي كُردي عراقي ورئيس جمهورية العراق السابع في الفترة من 2005 إلى 2014، كما شغل منصب رئيس مجلس الحكم العراقي، ويعد أول رئيس غير عربي لجمهورية العراق، يعرف بين الشعب الكردي باسم "مام جلال" أي العم جلال.

(31) فرح شاكر، النظام الفدرالي في العراق "النشأة والأداء والأهمية "، ترجمة على الحارس، مركز الرافدين للحوار، لبنان، 2021، ص 157

(32) فرح شاكر، المصدر نفسه، ص 157

(33) عدنان سمير دهيرب، الصحافة وأثرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام "النموذج العراقي في المشروع الأمريكي، المصدر سابق ذكره، ص35

(34) عدنان سمير دهيرب، المصدر نفسه، ص40-41

(35) اقتحمت مجموعة من المسلحين الإرهابيين في صباح يوم الأربعاء 22 فبراير 2006 مبنى المرقد وقيدوا أفراد شرطة الحماية الخمسة وزرعوا عبوتين ناسفتين تحت قبة الضريح وفجروها بعد ذلك، مما أدى إلى انهيار القبة الخاصة بالضريح التي تعد واحدة من أكبر قباب العالم الإسلامي بعد لحظات تجمع الآلاف من أهالي مدينة سامراء في الساحة المحيطة بالمرقد وحوله للاحتجاج على الاعتداء الآثم، وهم يحملون عمامة الإمام علي الهادي وسيفه ودرعه التي كانت محفوظة في أحد سراديب المرقد، وأكد وزير الداخلية العراقي باقر جبر الزبيدي ان قرابة المائة كيلوغرام من المواد المتفجرة استخدمت في التفجير والعملية استمرت حوالى ثلاثة إلى خمسة أيام لتثبيت ونقل المواد المتفجرة ومعداتها إلى داخل المرقد، وفي أعقاب التفجير تعرض العديد من المساجد السنية في بغداد لهجوم من قبل مسلحين شيعة غاضبين على عملية التفجير رغم دعوة المراجع ورجال الدين الشيعة إلى ضبط النفس وعدم الانجرار وراء فتنة طائفية (موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: تفجير ضريح الإمامين، بحسب الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1_%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%AD_%D8%A7%D9

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86_2006

(36) نوري كامل محمد المالكي : (مواليد 20 يونيو 1950)، رئيس مجلس الوزراء العراقي الأسبق بين عامي 2006 و2014، و نائب رئيس الجمهورية السابق من 9 سبتمبر 2014 حتى 11 اغسطس 2015، وهو أمين عام حزب الدعوة الإسلامي، نجح المالكي والحكومة الانتقالية العراقية في أداء اليمين الدستوري 20 أيار/مايو 2006 وتولى منصب رئيس الوزراء خلال ولايتين وفي ولاية ثانية وتولى وزارة الداخلية بالوكالة ووزارة الدفاع أيضا والأمن الوطني.

(37) عبد الله جمال حسني، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003-2017)، رسالة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية - جامعة القاهر، 2019، ص 21-22

(38) عبد الله جمال حسني، المصدر نفسه، ص 21-22

(39) كان من رجحّ كفته داخل التحالف بإزاء مرشح المجلس الأعلى هم كتلة التيار الصدري.

(40) عبد الله جمال حسني، المصدر نفسه، ص 20

(41) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق "الحديث والمعاصر"، دار النفاس، بيروت، 2015، ص404- 406

(42) شفيق السامرائي، نوري المالكي "سنوات من الفشل والفساد الإداري والمالي "، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 129-130

(43) الشيخ عبد الستار أبو ريشة واسمه الكامل عبد الستار بزيع افتيخان الريشاوي، شيخ عشيرة عراقي، ولد عام 1972م وتوفي في 2007، في محافظة الأنبار، غرب العراق، أسس تنظيماً من رجال عشيرته والعشائر لأخرى كان يدعى بـ(ثوار الأنبار) قاتلوا فيه تنظيم القاعدة وانقلبوا عليهم وطردوهم من مدن محافظة الأنبار. تم اغتيل أبو ريشة في 13 أيلول 2007 (ويكيبيديا).

(44)سيث ج جونز , شن حروب التمرد "الدروس المستقاة من حروب التمرد بدأ من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية ",ترجمة نصر محمد علي ,مركز الرافدين للحوار,بيروت , 2021 ، ص 290

(45) شفيق السامرائي، نوري المالكي "سنوات من الفشل والفساد الأدراري والمالي "، المصدر سابق ذكره، ص 69

(46) عضيد داويشه العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال, , ترجمة سامر طالب ,دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ,العراق, 2019 ، ص295

(47) عضيد دوايشة، المصدر نفسه، ص295

(48)مقال من شبكة ويكابيديا على الويب سايت، آخر تعديل لهذه المقال كان يوم 8 أكتوبر 2021، الساعة 21:09 عملية صولة الفرسان - ويكيبيديا (wikipedia.org)

(49) مقال من شبكة ويكابيديا على الويب سايت، آخر تعديل لهذه المقال كان يوم 8 أكتوبر 2021، المصدر سبق ذكره.

(50) إبراهيم الجعفري، خطاب الدولة، دار السلام، بيروت،2011، ج1، ص 53

(51) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق "الحديث والمعاصر", المصدر سابق ذكره، ص 406-407

(52) محمد سهيل طقوش، المصدر نفسه، ص 406-407

(53) شفيق السامرائي، نوري المالكي " سنوات من الفشل والفساد الإداري والمالي"، المصدر سابق ذكره، ص267

(54) صالح محمد العراقي، القول الصالح، ليس للطباعة والتصميم،بغداد،2015، ص94

(55) شفيق السامرائي، نوري المالكي " سنوات من الفشل والفساد الإداري والمالي"، المصدر سابق ذكره، ص265

(56) عبد الله جمال حسني، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003-2017)، المصدر سابق ذكره، ص 26

(57) عدنان سمير دهيرب، الصحافة وأثرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام "النموذج العراقي في المشروع الأمريكي، المصدر سابق ذكره، ص55

(58) المصدر نفسه, ص 55

(59) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، المصدر سابق ذكره،ص407

(60) صالح محمد العراقي، المصدر نفسه، ص100

(61) وهو الحزب الذي يرأسه وينتمي له المالكي .

(62) bbc: الأزمة في العراق: مظاهرات حاشدة في بغداد وترقب لجلسة حاسمة في البرلمان، موقع بي بي سي عربي، 26 أبريل/ نيسان 2016، بحسب الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160426_iraq_demos_new_cabinet.

(63) bbc , الأزمة في العراق ,المصدر نفسه.

(64) الحشد الشعبي "مجموعة من المتطوعين العراقيين الحاملين للسلاح ومن كافة الطوائف خرجوا لقتال داعش والدفاع عن العراق بعد "فتوى الجهاد الكفائي" التي أصدرها السيد علي الحسيني السيستاني.

DOI:10.52113/uj05/023-16/766-794

(65) عبد الله جمال حسني، أثر الاحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003-2017)، المصدر سابق ذكره، ص 26

(66) حميد الكفائي، المعركة مع داعش تتطلب شعارات وطنية جامعة، مقال نشر في مجلة الهدى، العدد 64،الأربعاء 2 رجب، 1436 هجري،ص37

(67) من أخبار BBC البريطانية في 10 يوليو/ تموز 2017، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40562829

(68) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1978، ص104.

(69) محمد جمال الدين العلوي, منهج البحث في علم السياسة، الشاملة للطباعة والاستنساخ, العراق, 2012, ط2، ص 11

(●) واجه الباحث معوقاً كبيراً بعد أن كان قد خطط أن تكون العينة الأولى عدد من أعضاء البرلمان العراقي، وكما يرد في الملحق (1) المتضمن تسهيل مهمة الباحث والموجه إلى البرلمان، لكن واجهته مشكلة في الوصول إلى البرلمانيين بعد أن تم منعه من توزيع الاستبيان على البرلمانيين من قبل (دائرة البحث العلمي في البرلماني العراقي) . وذلك لادعائها أن بعض أسئلة الاستبيان جريئة ولا يجب توجيهها إلى البرلماني.

(70) طاهر حسو الزيباري، اساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص112.

(71) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارساته العلمية، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2000، ص305.

(72) ابراهيم عبد الوهاب، اسس الحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1985، ص77.

(73) مصطفى عمر التير, مساهمات في اسس البحث الاجتماعي, معهد الانماء العربي,, ص100.

(74) ذوقان عبيدات وآخرون , البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه , دار الفكر,ط14 , 2009, ص104.

Political conflict and violence in Iraq after April 2003 Sociological field study in the city of Baghdad

Khaled Majeed Jaber Al-Kafi

Ali Jawad and Tout

Al-Qadisiyah University / College of Arts

Abstract

The researcher concluded that the most important reasons for the rampant violence in Iraq is the weakness of state institutions in extending their powers, and the lack of support of the Arab countries for the Shiite rule, where the prevention of some actors from participating in the political process is a reason for the explosion of violence, violence in Iraq can be dealt with by activating the role of power And the official control of the state, and it is possible to get rid of the violence associated with political conflicts by applying a unified policy for the country and working on the principle of social justice, in addition to adhering to